



كلية الآداب



جامعة بنها

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

الصناعات التحويلية في محافظة المنوفية "دراسة في
الجغرافية الاقتصادية"

اعداد

د. كريمة محمد أحمد عبد الحليم

ابريل ٢٠٢٣

المجلد ٥٩

<https://jfab.journals.ekb.e>

المخلص

يلعب القطاع الصناعي دورا بارزا في عملية تحقيق التنمية، ويعتبر التصنيع أحد أهداف التنمية القومية، حيث تعد التنمية الصناعية أحد ركائز التنمية الاقتصادية، وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على واقع التنمية الصناعية واتجاهاتها المستقبلية في محافظة المنوفية من خلال تناول تطور الصناعة وتوزيعها الجغرافي بمراكز محافظة المنوفية بالاعتماد على أربع متغيرات وهي (عدد المنشآت الصناعية المسجلة، وعدد العمال، وحجم الاستثمارات والقيمة المضافة)، كما تطرقت الدراسة إلى بعض المعاملات الكمية المستخدمة في الصناعة ومنها قياس حجم الصناعة والتنوع الصناعي، ثم تطرقت الدراسة لتحديد أهم معوقات التنمية الصناعية وكيفية التغلب على هذه المعوقات، بالإضافة لإلقاء الضوء على أهم محاور التنمية الصناعية بالمحافظة.

وقد أظهرت أن محافظة المنوفية ضمت (١٣٠٦) منشأة يعمل بها (٩١٢٨٥) عامل باستثمارات بلغت (٣٤.٧) مليار جنيه، وتتوزع مصانعها على ٩ مراكز إدارية، وتحتل محافظة المنوفية المركز الثامن بين محافظات الجمهورية من حيث عدد المصانع والعمال والاستثمارات.

الكلمات الدالة: التنمية الصناعية، الجغرافيا الاقتصادية، محافظة المنوفية، القطاعات الصناعية، الصناعات التحويلية.

Abstract

The industrial sector plays a prominent role in the process of achieving development, and industrialization is considered one of the goals of national development, as industrial development is one of the pillars of economic development. Menoufia, depending on four variables (the number of registered industrial establishments, the number of workers, the volume of investments and the added value). The study also touched on some quantitative transactions used in industry, including measuring the size of industry and industrial diversity. Obstacles, in addition to shedding light on the most important axes of industrial development in the province. It showed that the Menoufia Governorate included (1306) establishments employing (91,285) workers with investments amounting to (34.7) billion pounds, and its factories are distributed over 9 administrative centers, and the Menoufia Governorate occupies the eighth place among the governorates of the Republic in terms of the number of factories, workers and investments.

Key words:

industrial development, economic geography, Menoufia Governorate, industrial sectors, size of industry.

مقدمة:

تعد الصناعة من الدعائم الرئيسية للتنمية الاقتصادية، حيث تمثل التنمية الصناعية عنصراً مهماً من عناصر التطور الاقتصادي لأي دولة، كما تعد وسيلة أساسية من وسائل تنويع الدخل القومي، كما أنها تعد نشاطاً اقتصادياً يستطيع من خلاله تأمين احتياجات السكان من حيث الكم والكيف، وقد تم اختيار محافظة المنوفية لأهميتها كأحد ركائز مناطق التنمية والتي تلقى اهتماماً كبيراً من قبل الدولة والمستثمرين خاصة في قطاع الصناعة نظراً لوجود منطقتي السادات وقويسنا الصناعية بالمحافظة والتي تعد من المناطق الصناعية التي تمثل ركناً أساسياً في إنماء المحافظة بما تحقق قدراً كبيراً من التنمية الاقتصادية،

يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في عملية تحقيق التنمية، ويعتبر التصنيع أحد أهداف التنمية القومية، كما أن الدور الذي تحلته الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكمن في الجوانب التالية:

– تسهم الصناعة بدور كبير في تشغيل الأيدي العاملة والحد من مشكلة البطالة، إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تنميته يعد ضرورة لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة.

– يسهم القطاع الصناعي في توفير السلع الاستهلاكية وبالتالي فإنه يسهم في رفع المستوى المعيشي للسكان وهذا هو الهدف الرئيسي لعملية التنمية.

– يسهم القطاع الصناعي في توفير العملات الصعبة من خلال كونه يوفر السلع الصناعية بدلاً من استيرادها من الخارج، يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، من خلال إسهامه في الناتج القومي أو التشغيل أو الصادرات^(١).

(١) محمد خلف احمد الدليمي (١٩٨٨)، جغرافية التنمية - مفاهيم - نظريات - تطبيق، ص ١١٦-١١٨

– إن تنمية الصناعة تسهم في عملية الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية من خلال تصنيع الخامات والمواد الأولية بدلا من تصديرها وبالتالي الحصول على القيمة.

– يوفر القطاع الصناعي وسائل الإنتاج للقطاع الزراعي من معدات وآلات وتقنيات تؤدي إلى تطور الإنتاج، كما تساهم الصناعة في استثمار الإنتاج الزراعي كمادة أولية خاصة في الصناعات الزراعية.

– يسهم القطاع الصناعي في تطور المهارات والقدرات للعاملين أكثر من أي قطاع آخر كون الصناعة تستخدم عادة أكثر التقنيات تطورا ووسائل وطرق إنتاج حديثة تسهم في تنمية القدرة للعاملين على زيادة جودة الإنتاج.

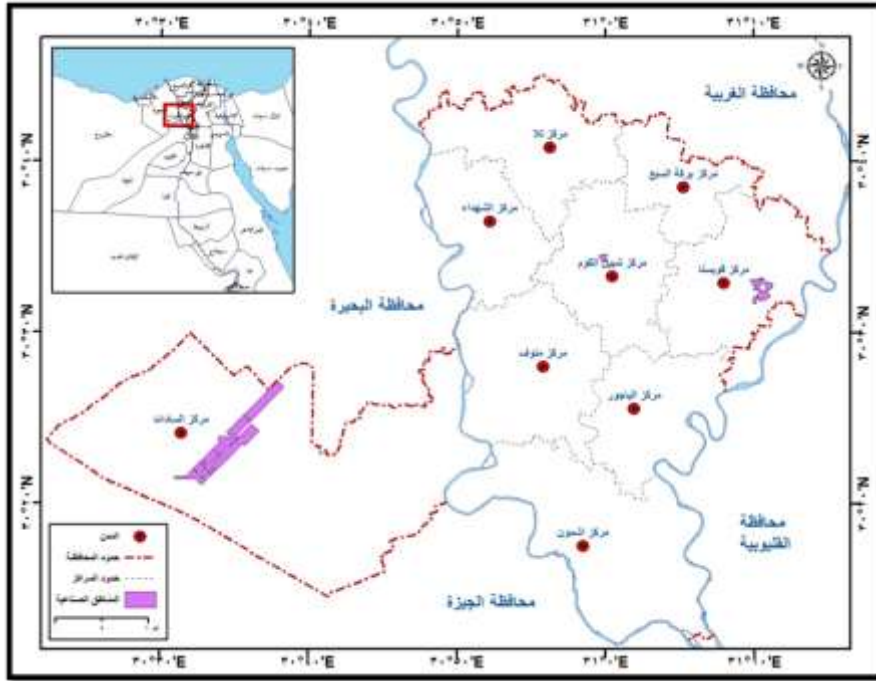
موقع منطقة الدراسة:

تحتل محافظة المنوفية موقعا متميزا بين فرعى النيل جنوب الدلتا باستثناء مركز ومدينة السادات الذي يمتد جغرافيا غرب فرع رشيد حيث يحدها من الشمال محافظة الغربية ومن الجنوب الغربي محافظة الجيزة ومن الشرق محافظة القليوبية ومن الغرب محافظة البحيرة وتبلغ مساحتها ٢٣٩٧.١ كم ٢ وكان نصيب القطاع الريفي من هذه المساحة ١٧٧٧ كم ٢ بنسبة ٧٠% من إجمالي المساحة الكلية ، وتتكون إداريا من تسع مراكز ضمت ١٠ مدن و ٣١٥ قرية و ٨٩٧ عزبة وكفر^(١).

وقد ساهمت الظروف الطبيعية منذ القدم في توجيه معظم سكان هذه المحافظة للعمل في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني، ولم تكن رائدة في مجال الصناعة حتى عام ١٩٧٨، هذا العام الذي شهد ميلاد أول منطقة صناعة مخططة بمفهومها الحديث في مركز قويسنا، وفي عام ١٩٩٢ انضمت مدينة السادات إداريا إلى

(١) مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، المنوفية، ٢٠٢٠

محافظه المنوفية من محافظة البحيرة وكان لذلك دور كبير في دعم قطاع الصناعة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة.



المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، خرائط محافظة المنوفية، ١:١٠٠٠٠٠٠

شكل (١) الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة المنوفية ٢٠٢٣م

جدول (١) التوزيع الجغرافي لمساحة وسكان مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠١٩م.

المدينة/ المركز	المساحة الكلية		عدد السكان التقديري ٢٠١٩م	
	كم ^٢	%	نسمة	%
مدينة السادات	975.4	39.0	198821	4.5
مركز قويسنا	205.9	8.2	496295	11.2
مركز بركة السبع	117.5	4.7	313804	7.1
مركز منوف	216.9	8.7	637437	14.4
مركز شبين الكوم	179.4	7.2	719533	16.3
مركز أشمون	298	11.9	846352	19.1
مركز الباجور	167.2	6.7	480007	10.8
مركز تلا	186.5	7.5	391599	8.8
مركز الشهداء	152.2	6.1	343875	7.8
الإجمالي	2499	100	4427723	100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد محافظة المنوفية ٢٠١٧م.
- ديوان محافظة المنوفية، هيئة المساحة، بيانات منشورة بال نشرية الشهرية بموقع المحافظة لعام ٢٠٢٠م،

وقد تبين من الجدول (١) استحواذ مدينة السادات على الترتيب الأول من حيث المساحة بنسبة ٣٩% من جملة مساحة المحافظة لزيادة مساحة الظهير الصحراوي بها، وجاءت في الترتيب الأخير من حيث عدد السكان بنسبة ٤.٥% من جملة سكان المحافظة، أما مركز أشمون فقد احتل الترتيب الثاني من حيث المساحة بنسبة ١١.٩% من جملة المساحة واحتل الترتيب الأول من حيث عدد السكان بنسبة ١٩.١% من جملة سكان المحافظة، بينما جاء مركز بركة السبع في الترتيب الأخير بنسبة ٤.٧%.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية محافظة المنوفية صناعياً وتوافر جميع مقومات الصناعة بها من مواد خام وكوادر بشرية وشبكة جيدة من النقل والمواصلات وقربها من أكبر سوق استهلاكي في مصر وهو إقليم القاهرة الكبرى، إلا أن الصناعة في المحافظة تحتاج إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه التنمية الصناعية بالمحافظة ومنها غلق المصانع وتأخر إنشاء المصانع الجديدة، ومحاولة إيجاد حلول لهذه المعوقات حتى تصبح المحافظة من أهم القلاع الصناعية بمصر.

أهمية البحث

- الوقوف على التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة المنوفية.
- إبراز أهمية المناطق الصناعية بالمحافظة ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالمحافظة.
- دراسة التحليلات للصناعة والوقوف على أهم مؤشراتها ومنها قوة الصناعة والتوطن الصناعي والكم الصناعي.

أهداف البحث

- تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:
- دراسة البعد التاريخي للتطور الصناعي بالمحافظة.
- إظهار التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة المنوفية.
- إبراز المناطق الصناعية في محافظة المنوفية، ورسم خريطة الصناعة بالمحافظة.
- تحديد أهم العوامل الجغرافية المؤثرة في توطن الصناعة بالمحافظة.
- دراسة التحليلات الكمية للصناعة والوقوف على أهم مؤشراتها ومنها قوة الصناعة والتركز والانتشار.

- إلقاء الضوء على أهم المشكلات التي تواجه تنمية الصناعة بالمحافظة وكيفية التغلب عليها.

- دراسة مستقبل التنمية الصناعية بالمحافظة

مناهج وأساليب الدراسة :

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المناهج والأساليب ومنها: المنهج التاريخي والذي من خلاله تم دراسة التطور التاريخي للصناعة في محافظة المنوفية، وذلك لمعرفة الخلفية التاريخية للصناعة الحالية بها. والمنهج الإقليمي وذلك للوقوف على الخصائص والتنمية الصناعية لإقليم محدد وهو محافظة المنوفية، ورسم حدودها الطبيعية والبشرية. والمنهج الأصولي: والذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها.

كما اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب التي عن طريقها يتم تحليل المادة العلمية ومنها: **الأسلوب الكارتوجرافي**: لتمثيل البيانات والإحصاءات كارتوجرافياً في شكل رسوم بيانية وخرائط توزيعية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، **والأسلوب الكمي** حيث تم استخدامه في معالجة البيانات وتصنيفها وجدولتها إحصائياً وتطبيق العديد من المقاييس والمعادلات لتوضيح العلاقات والارتباطات بين المتغيرات المختلفة في صورة مبسطة. **وأسلوب نظم المعلومات الجغرافية (GIS)** في بناء قاعدة بيانات جغرافية لمحافظة المنوفية والمناطق الصناعية بها وذلك باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 وبالتالي المساهمة في إجراء التحليلات المكانية المختلفة وإنتاج الخرائط المختلفة. **والأسلوب الميداني** حيث قامت الباحثة بالزيارات الميدانية والتي إقتصرت على المناطق الصناعية بمدينة السادات ومنطقة قويسنا باعتبارها أكبر المناطق الصناعية المخططة بالمحافظة.

مصادر البيانات:

اعتمدت الباحثة على الجهات التالية في جمع البيانات من تقارير ودراسات وبيانات على النحو التالي:

- وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، جهاز مدينة السادات.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- منطقة قويسنا الصناعية، إدارة المنطقة الصناعية بقويسنا.
- ديوان عام محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

الدراسة الميدانية:

وفيها قامت الباحثة باستكمال أوجه القصور والنقص من بيانات حيث استهدفت الدراسة جمع المادة العلمية، ومشاهدة بعض الظواهر ومعاينتها على الطبيعة، والتحقق من مدى صحة البيانات المنشورة، من خلال تصميم استبيان ملحق (١) لاستكمال البيانات وإظهار أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة بمنطقة الدراسة وذلك في الفترة من شهر مايو عام ٢٠٢٢م إلى شهر يونيو ٢٠٢٢م، وقد تركزت الدراسة الميدانية على مركز قويسنا ومدينة السادات باعتبارهما أكبر مراكز المحافظة من حيث عدد المنشآت الصناعية لوجود المنطقة الصناعية بقويسنا والمنطقة الصناعية بمدينة السادات وهما من المناطق الصناعية المخططة، وقد بلغت عدد استمارات الاستبيان التي تم توزيعها ٤٣٥ استمارة منها ٤١٢ استمارة استبيان صحيحة بنسبة ٩٤.٧%، ٢٣ استمارة غير صحيحة بنسبة ٥.٣%.

الدراسات السابقة : أهم هذه الدراسات هي :

- دراسة أحمد موسى محمود خليل (١٩٩٠) ^(١) : وتناول توزيع الصناعات في محافظة المنيا، ودراسة إمكانات التنمية الصناعية بالمحافظة وذكر بعض الصناعات المقترحة ومواقع إقامتها وإعادة توزيع بعض الصناعات بالمحافظة بما فيها منطقة الدراسة.
- دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٣) ^(٢) : وتناول جغرافية الصناعة في مدينة السادات، وتطورها وعوامل توطنها وتوزيعها الجغرافي على مستوي القطاعات الصناعية المختلفة، والتركيب الحجمي للمنشآت الصناعية حسب عد العمال وتقييم تجربة التنمية الصناعية في المدينة.
- دراسة مصطفى سعد عبد الله (٢٠٠٥م) ^(٣) : عن الصناعة في محافظة بني سويف، والتعرف على الصناعات المقامة بالمحافظة وأماكن توطنها، والتعرف على مقومات الصناعة بالمحافظة، وإبراز موقع النشاط الصناعي وسط الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ودراسة المشكلات التي تعاني منها الصناعة، وأخيراً وضع مقترحات لتنمية الصناعة بالمحافظة.
- دراسة سيد رمضان (٢٠٠٧م) ^(٤) : وقد تناولت الدراسة النشاط الصناعي في محافظة الفيوم من خلال التطور التاريخي ودراسة المقومات الجغرافية للصناعة مع التطرق لمنطقة كوم أو شيم.

^(١) أحمد موسى محمود خليل (١٩٩٠): الصناعة في محافظة المنيا- دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا

^(٢) دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٣)، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد ٤٢، الجزء الثاني، السنة ٣٥.

^(٣) مصطفى سعد عبد الله (٢٠٠٥م): الصناعة في محافظة بني سويف "دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة المنيا.

^(٤) سيد رمضان (٢٠٠٧م)، النشاط الصناعي بمحافظة الفيوم دراسة في الجغرافية الاقتصادية،

- دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠١٦م) ^(١) وقد تناولت الدراسة التحليل المكاني للمواقع الصناعية في محافظة السويس من خلال دراسة التطور والتوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية في محافظة السويس، والتعرف على أهم مقومات التوطن الصناعي في المحافظة، ودراسة التركيب الحجمي للمنشآت الصناعية، ومشكلات الصناعة في المحافظة وتنميتها.
- دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠١٦م) ^(٢) بعنوان خريطة الصناعات التحويلية في محافظة بني سويف، وذلك من خلال دراسة تطور الصناعة في المحافظة والتوزيع الجغرافي لها، ودراسة أهم العوامل التي أثرت في توطن الصناعة وتنظيمها المكاني، والتعرف على المشكلات التي تواجه الصناعة في محافظة بني سويف ووسائل علاجها، مستقبل التنمية الصناعية في المحافظة.
- دراسة مصطفى سعيد محمد (٢٠١٨) ^(٣) بعنوان التنمية الصناعية في محافظة أسوان، وتناولت الدراسة التعرف على التنمية الصناعية في محافظة أسوان والتعرف على المشكلات التي تواجه التنمية الصناعية بها وتحديدتها ومحاولة التغلب عليها، والتخطيط المستقبلي للصناعة والتعرف على السياسات التي تم تنفيذها من أجل تنمية المحافظة.
- دراسة سامي أبو طالب (٢٠٢١) ^(٤): وتناول الباحث التنمية الصناعية في محافظة دمياط وذلك من خلال استعراض الوضع الجغرافي للصناعة في

^(١) حسام الدين جاد الرب (٢٠١٦م) التحليل المكاني للمواقع الصناعية في محافظة السويس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) العدد ٥٧، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، يناير.

^(٢) حسام الدين جاد الرب (٢٠١٦م)، خريطة الصناعات التحويلية في محافظة بني سويف، تحليل في التنظيم المكاني، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٤١، سوهاج أكتوبر.

^(٣) مصطفى سعيد محمد (٢٠١٨)، التنمية الصناعية في محافظة أسوان (دراسة في جغرافية الصناعة) مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١٩ الجزء الخامس

^(٤) سامي أبو طالب (٢٠٢١)، التنمية الصناعية بمحافظة دمياط "دراسة في الجغرافية الاقتصادية باستخدام التحليل العنقودي" المجلة الجغرافية العربية، المجلد ٥٢، العدد ٧٨،

محافظة دمياط وكذلك دراسة قياس الحجم الصناعي للمراكز الإدارية بالمحافظة والخريطة المستقبلية للتنمية الصناعية بالمحافظة

- دراسة محمد خليفة سلام (٢٠٢٢) ^(١)، وقد تناول الدراسة التنمية الصناعية في محافظات جنوب الصعيد من خلال تطور المواقع الصناعية والتوزيع الجغرافي لخريطة الصناعة بها، ودراسة مقومات الصناعة، وأخيراً دراسة مشكلات التنمية الصناعية وكيفية التغلب عليها وتنمية الصناعة بها.

خطة الدراسة:

يلقي البحث الضوء على النقاط الرئيسية التالية:

- أولاً: تطور الصناعة في محافظة المنوفية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠م)
 - ثانياً: التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة المنوفية.
 - ثالثاً: مقومات التنمية الصناعية في محافظة المنوفية
 - رابعاً: التحليل الكمي للصناعة في محافظة المنوفية
 - خامساً: مشكلات التنمية الصناعية في محافظة المنوفية ووسائل علاجها.
 - سادساً: مستقبل التنمية الصناعية في محافظة المنوفية.
- أولاً: تطور الصناعة في محافظة المنوفية خلال الفترة (١٩٩٠م- ٢٠٢٠):
- يمكن تتبع تطور المنشآت الصناعية بمنطقة الدراسة والتي بدأت الإنتاج خلال الفترة ما قبل ١٩٩٠- ٢٠٢٠ من خلال دراسة توزيع المنشآت الصناعية على مراكز المحافظة، وعلى القطاعات الصناعية السائدة ونمط توزيعها الجغرافي ثم استعراض تطور المنشآت حسب القطاع المالك لها، وأخيراً دراسة لإحجام هذه المنشآت من حيث عدد العاملين بها.

(١) محمد خليفة سلام (٢٠٢٢)، التنمية الصناعية في محافظات جنوب الصعيد "دراسة في جغرافيا الصناعة" باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية- مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد العدد ١٩.

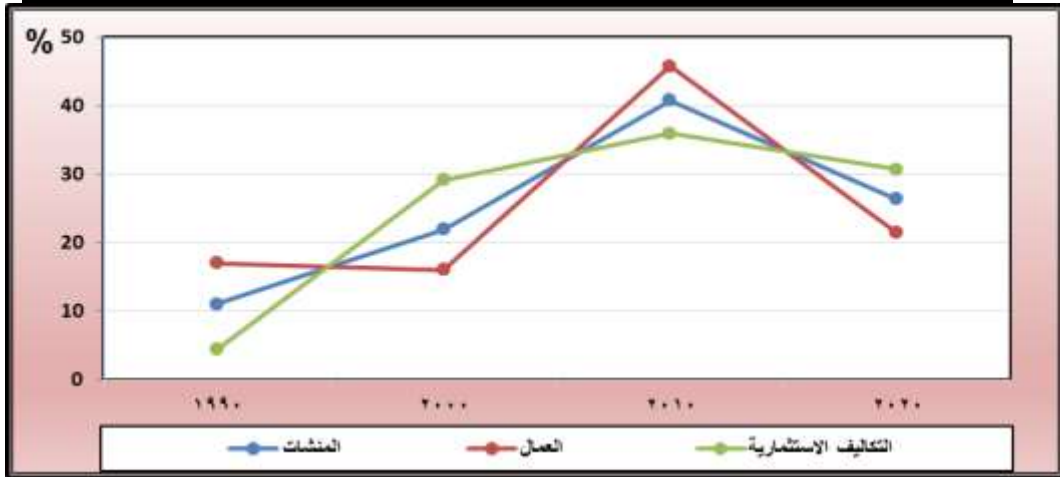
(أ) تطور أعداد المنشآت الصناعية والعمالة والتكاليف الاستثمارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠م).

ويوضح الجدول (٢) تطور أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العمالة

والتكاليف الاستثمارية في المحافظة.

الترتيب	الأهمية النسبية %	التكاليف الاستثمارية		عدد العمال		المنشآت		الفترة
		%	ألف جنيه	%	عدد	%	عدد	
4	10.8	4.3	1509138	16.9	15471	11.0	144	١٩٩٠-١٩٨٠
3	22.3	29.1	10119587	16.0	14567	21.9	286	٢٠٠٠-١٩٩٠
1	40.8	35.9	12473447	45.7	41730	40.7	532	٢٠١٠-٢٠٠٠
2	26.1	30.6	10644520	21.4	19517	26.3	344	٢٠٢٠-٢٠١٠
.	.	100	34746693	100	91285	100	1306	الاجمالي

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٢).

شكل (٢) تطور أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العمالة والتكاليف الاستثمارية في محافظة المنوفية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠م)

يتضح من خلال الجدول (٢) والشكل (٢) ما يلي:

- انخفضت الأهمية النسبية للصناعة في المحافظة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠م)، حيث بدأت المحافظة في التوسع في انشاء المصانع، وكانت تعتمد على الصناعات الحرفية واليدوية، وتنفرد المنوفية بصناعة السجاد الحريري بقرية ساقية أبو شعرة الذي يتم تصديره للخارج، علاوة على صناعة المشغولات الصدفية بقرية ساقية المنقدي، والقريتان تابعتان لمركز أشمون جنوب المحافظة، ولم تتعدى المنشآت المسجلة عن ١٤٤ منشأة صناعية، وكانت تنتشر الورش الصناعية والتي بلغ عددها أكثر من ٦٠٠٠ ورشة^(١).

- تضاعفت أعداد المنشآت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، حيث بلغت أعداد المنشآت المسجلة ٢٨٦ منشأة بمعدل تغير بلغ ٩٨.٦% عن الفترة السابقة، ويرجع

^(١) الهيئة العامة للإحصاء، توزيع المنشآت والعمالة ونصيب المنشأة الصناعية من العمالة بمحافظة المنوفية عام ١٩٩٨، بيانات غير منشورة، المنوفية، ٢٠٠٠م.

ذلك الى توطن الصناعات بمنطقتين رئيسيتين هما: مدينة السادات ومنطقة قويسنا الصناعية. وإن كانت مدينة السادات ذات أهمية أكبر، لاعتبارها مدينة صناعية كبرى، وذلك لإمكانية التوسع الصناعي بها دون الفلق من التعدي على الأراضي الزراعية أو زيادة التلوث بأنواعه، كذلك رخص أراضيها، وتوسط موقعها بين القاهرة والإسكندرية وقربها من الدلتا، بجانب جودة الطرق السريعة، جعلها مقصداً للمستثمرين .

- بلغت اكبر زيادة للمنشآت الصناعية في تاريخ المحافظة خلال الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠١٠م) بزيادة عن الفترة السابقة بمقدار ٥٣٢ منشأة، وبمعدل تغير بلغ ٨٦% عن الفترة السابقة، ويرجع ذلك الى طرح أكبر عدد من قطع الأراضي للاستثمار الصناعي في المحافظة وخاصةً في مدينة السادات الصناعية ، واحتلت هذه الفترة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للمتغيرات الصناعية (المنشآت ، والعمالة ، والتكاليف الاستثمارية)، وتضاعف أعداد العمال في هذه المرحلة أكثر من مرة عن الفترة السابقة، وبمعدل تغير بلغ ١٨٦.٥% ، وهذا يدل على انتعاش الصناعة خلال هذه الفترة وزيادة الطلب على الأيدي العاملة.

- شهدت الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠م) تراجع معدلات نمو المنشآت الصناعية عن الفترة السابقة نتيجة تأثر البلاد بالأحداث السياسية التي شاهدها البلاد بعد ثورة يناير ٢٠١١م والتي أثرت على عجلة التنمية في البلاد وخاصة الاقتصادية، وبلغت عدد المنشآت الجديدة خلال تلك الفترة ٣٤٤ منشأة، بمعدل تغير بلغ -٣٥.٣% عن الفترة السابقة، وبالرغم من ذلك جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تطور أعداد المنشآت الصناعية وقيمة الاستثمارات والعمالة.

(ب) تطور عدد المنشآت وعدد العمالة وقيمة الاستثمارات على مستوى القطاعات الصناعية:

تفيد دراسة أعداد المنشآت الصناعية العاملة بكل قطاع من القطاعات الصناعية على حدة خلال الفترة الدراسية في معرفة أي القطاعات أكثر انتشاراً وتطوراً بالمنطقة لتنميتها ومعرفة أي القطاعات الصناعية أقل تطوراً وانتشاراً وذلك لمعرفة أسباب ذلك ومحاولة الاهتمام بهذه القطاعات والنهوض بها، ومن خلال دراسة بيانات الجدول (٣) يتضح ما يلي:

- سيطر قطاع صناعة مواد البناء والحراريات على المرتبة الأولى خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٩٠م بين قطاعات الصناعة في المحافظة، وسيطر على ٤٠% من المنشآت الصناعية، و ١٨% من عدد العمال ، واستثمارات بلغت ١٥.٥% من حجم الاستثمار الصناعي ، واحتل قطاع المواد الغذائية المرتبة الثانية ٣٤% من أعداد المنشآت، و ٢٦% من أعداد العمالة، وأكثر من خمس حجم الاستثمارات، تلتها قطاع الصناعات الهندسية في المرتبة الثالثة من حيث أعداد المنشآت والاستثمارات، في حين جاء قطاع صناعات الغزل والنسيج في المرتبة الرابعة من حيث أعداد المنشآت والأولى من حيث العملة والاستثمارات.

جدول (٣) التطور النسبي للمنشآت والعمالة والاستثمارات على مستوى القطاع

الصناعي في محافظة المنوفية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠م)

2020			2010			2000			1990			النشاط
استثمارات %	عمال %	منشآت %	استثمارات %	عمال %	منشآت %	استثمارات %	عمال %	منشآت %	استثمارات %	عمال %	منشآت %	
22.8	18.1	27.3	13	20.8	27.1	7.7	17	٣١.١	21.7	26.7	23.6	الصناعات الغذائية
9.7	15.8	13.4	22.2	24.8	22.9	6.6	10.5	7.3	38.6	40.9	12.5	صناعة الغزل والنسيج
11.7	12.9	27.6	5.7	9.1	24.4	3.3	11.5	18.9	6.5	3.6	11.8	الصناعات الكيماوية
19.3	15.9	15.4	13.7	23.0	11.3	46.3	19.4	22.0	17.2	9.8	18.8	الصناعات الهندسية
15.7	13.9	9.9	9.1	12.1	5.6	7.7	21.4	6.6	15.5	17.9	27.8	صناعة مواد البناء والحرايريات
0.5	0.5	0.9	3.9	0.2	1.5	0.2	2.0	6.3	0.0	0.0	1.4	صناعة الخشب ومنتجاته
5.5	5.3	4.4	6.5	3.8	3.4	0.2	2.9	4.2	0.1	0.6	2.8	صناعة الورق ومنتجاته
14.8	17.6	1.2	25.4	5.8	2.3	27.9	14.8	2.4	0.3	0.3	1.4	الصناعات المعدنية
0.0	0.0	0.0	0.5	0.3	0.9	0.2	0.4	1.0	0.0	0.0	0.0	صناعات تحويلية اخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة،

القاهرة ٢٠٢١م

- ازدهرت بعض القطاعات الصناعية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠ م) مثل قطاع الصناعات الغذائية والذي احتل المرتبة الأولى بنصيب ٣٠.٤% من أعداد المنشآت والثالثة من حيث العمال (١٦.٢%)، تلتها قطاع الصناعات الهندسية ٢٢% من أعداد المنشأة، والأولى من حيث حجم الاستثمارات والتي بلغت ٤٦.٣%، وبالتالي استحوذوا القطاعان السابقين على أكثر من ٥٠% من أعداد المنشآت والاستثمارات.
- شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) أكبر زيادة للمنشآت الصناعية في تاريخ المحافظة، ومن أهم القطاعات التي ازدهرت على الترتيب (قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات الكيماوية، وقطاع صناعات الغزل والنسيج)، وبنسبة (٢٦.٩%، ٢٤.٤%، ٢٢.٩%) من أعداد المنشآت، وكذلك احتلت هذه القطاعات المراتب الأولى من حيث العمالة على الترتيب (٢٠.٧%، ٢٤.٨%، ٢٣%)، ومن حيث الاستثمارات استحوذت على (١٢.٩%، ٢٢.٢%، ١٣.٧%) على الترتيب، في حين جاء قطاع الصناعات الهندسية في المرتبة الأولى والتي استحوذت على ربع الاستثمارات في تلك الفترة.
- استمرت بعض القطاعات الصناعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠م) في جذب الاستثمارات الصناعية
- واحتلت قطاعات (الصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج) على الترتيب المراتب الأولى بنصيب ٨٣.٧% من إجمالي أعداد المنشآت، ٦٢.٧% من إجمالي أعداد العمال، ٦٣.٥% من حجم الاستثمارات.

(ج) تطور عدد المنشآت والعمالة وقيمة الاستثمارات على مستوى مراكز المحافظة:

تفيد دراسة تطور الصناعة على مستوى مراكز المحافظة في معرفة التطورات التي حدثت وبيان مدى تطور التوزيع الجغرافي للمنشآت وبيان أكثر المراكز توطناً

للصناعة ويوضح جدول (٣) تطور المنشآت والعمالة والاستثمارات على مستوى المراكز.

- استحوذت بعض مراكز المحافظة على الثقل الصناعي قبل عام ١٩٩٠م واستمرت في الحفاظ على جذب الاستثمارات الصناعية حتى الان، وتمثلت في مدينة السادات والتي استحوذت على ٣٦.١% من أعداد المنشآت، و٢٧% من عدد العمال، واقترب من نصف حجم الاستثمارات، بينما جاء في المرتبة الثانية مركز قويسنا بنصيب ١٦.٧% من أعداد المنشآت، و٢٢.٧% من حجم العمالة، وتقريبا ربع حجم الاستثمارات في المحافظة، وجاء مركز منوف في المرتبة الثالثة بنصيب ١٦% من أعداد المنشآت والرابع من حيث حجم الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى ان مدينة السادات ومركز قويسنا تستحوذ على أكثر من ٧٥% من المنشآت الصناعية في المدينة خلال هذه الفترة، و٧٠% من حجم الاستثمارات، و٥٠% من حجم العمالة.
- استأثرت مدينة السادات بالنصيب الأكبر من عدد المنشآت خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م بنسبة ٤٣.٤% من إجمالي المنشآت، و٨٤% من العمال، و٩٦% من إجمالي حجم الاستثمارات، وبالرغم من احتلال مركز قويسنا المرتبة الرابعة من إجمالي عدد المنشآت وبالنسبة ٦.٦% الا انها جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد العمال بنسبة ٦.٣%، وحجم الاستثمارات بنسبة ٣.١%.
- حافظت مدينة السادات ومركز قويسنا خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م على صادرات مراكز المحافظة على مستوى المنشآت والعمالة وحجم الاستثمارات بنصيب (٦٢.٢%، ٩١.٥%، ٩٧.٥%) على التوالي، وجاء مركز بركة السبع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت وبالنسبة ١٣.٥%.
- استمرت مدينة السادات ومركز قويسنا في صدارت مراكز المحافظة على مستوى المنشآت والعمالة وحجم الاستثمارات خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ م بنصيب

(٧٥%، ٧٨%، ٧٧.٩%) على التوالي، وجاء مركز بركة السبع في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت وبنسبة ٧.٨%، بينما جاء مركز منوف في المرتبة الثالثة من حيث العمالة والتي بلغت ١٧.١% من إجمالي حجم العمال خلال هذه الفترة، وأيضاً في المرتبة الثالثة من حيث الاستثمارات بنصيب ٩.٢% من حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للصناعة في محافظة المنوفية

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية في محافظة المنوفية في التعرف على قطاعاتها الصناعية المختلفة، وإبراز الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية والتوزيع المكاني لها أي إظهار الصورة التي تبدو عليها خريطة الصناعة في محافظة المنوفية، والتعرف على أنماط التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة الصناعية، ومعرفة مناطق التركيز والتدخل للمنشآت الصناعية بمنطقة الدراسة^(١).

يتميز النشاط الصناعي في محافظة المنوفية بالانتشار الجغرافي على مستوى مراكز المحافظة، ولكن بنسب متفاوتة فهناك مراكز تزداد أهميتها النسبية من خلال استحوادها على نسبة كبيرة من متغيرات الصناعة مثل عدد المصانع والعمال ورأس المال، وهناك مراكز أخرى يقل نصيبها من هذه المتغيرات

أ. التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م:

يتضح من تحليل بيانات الجدول (٤) أن محافظة المنوفية ضمت (١٣٠٦) منشأة يعمل بها (٩١٢٨٥) عامل وبلغت قيمة الاستثمارات الصناعية نحو (٣٤.٧) مليار جنيه ، وتتوزع مصانع محافظة المنوفية على تسع مراكز إدارية، وتحتل محافظة المنوفية المركز الثامن بين محافظات الجمهورية من حيث عدد المصانع والعمال

1) Pfizer, M. & krishnaswamy, R., the role of the Food & beverage sector in expanding economic Opportunity, Harvard university, Cambridge 2002. P.73.

والاستثمارات^(١)، ويرجع ذلك لوجود المنطقة الصناعية بمدينة السادات وهي من مدن الجيل الأول، وتتبع إدارياً هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وقد أنشأت بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٨، والمعدل بقرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ١١٣١ لسنة ٢٠٠٥، لتصبح مجتمعاً عمرانياً جديداً يركز على النشاطين الصناعي والزراعي بجانب التوطن السكاني، إلى جانب المنطقة الصناعية بقويسنا والتي تتكون من أربع مراحل، المرحلة الأولى بمساحة ١٠٣ فدان بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٩٤م، ثم المرحلة الثانية والثالثة بمساحة ١٠٤ و ١٠٠ فدان على الترتيب بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٨٢ لسنة ١٩٩٩م، تعمل هذه المراحل الثلاث بكاملها وجاري العمل بالمرحلة الرابعة بمساحة ١٢٣ فدان، مما يدل على اهتمام الدولة بالتنمية الصناعية والاستثمار بالمحافظة نتيجة توافر مقومات التوطن الصناعي بها وعلى رأسها الخامات الزراعية والحيوانية، كما يلاحظ من بيانات الجدول (٤) تباين أعداد المنشآت الصناعية على مراكز المحافظة وبالتالي تباين أعداد العاملين والاستثمارات المنفذة بها على النحو التالي:

(١) الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢٠م.

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى مراكز محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م

الأممية النسبية	قيمة الانتاج		التكاليف الاستثمارية		عدد العمال		المنشآت		المدينة/المركز	
	متوسط	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	عدد	%		
1	57.9	59.4	44995112	75.52	26239307	51.5	46980	45.4	593	مدينة السادات
2	21.8	21.9	16609316	18.٨	6526128	29.9	27292	16.5	215	مركز قويسنا
٣	2.9	1.0	767147	0.44	154358	1.2	1123	8.7	114	مركز بركة السبع
3	8.4	15.6	11831444	3.10	1075505	6.2	5694	8.6	112	مركز منوف
3	4.3	0.9	694487	1.36	472775	7.3	6670	7.7	100	مركز شبين الكوم
3	1.6	0.5	390381	0.38	133178	0.8	719	4.9	64	مركز أشمون
3	1.4	0.3	257959	0.23	78352	1.2	1136	4.0	52	مركز الباجور
3	1.3	0.2	175771	0.16	57006	1.6	1486	3.1	40	مركز تلا
3	0.4	0.02	11619	0.03	10083	0.2	185	1.2	16	مركز الشهداء
0	0	100	75733237	100	34746693	100	91285	100	1306	الإجمالي

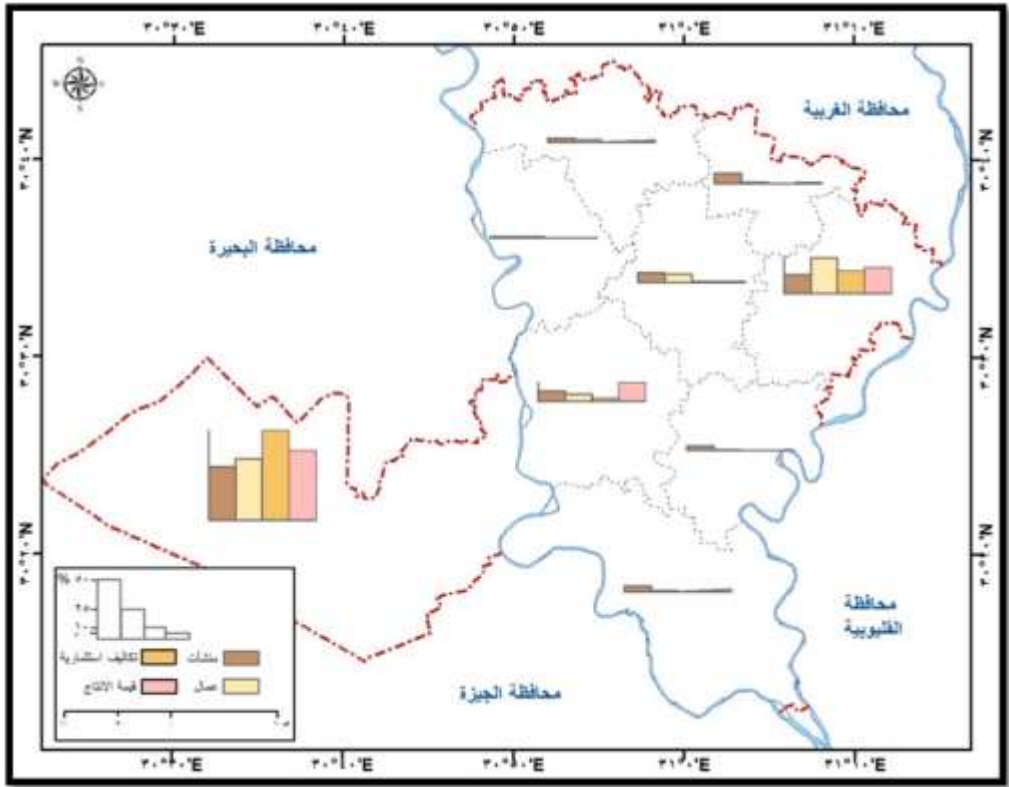
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢١م.

- استحوذ مركز السادات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت والعاملين والاستثمارات وقيمة الإنتاج، فقد بلغ عدد منشآتها ٥٩٣ منشأة (١) شكلت ٤٥.٤% أي ما يقرب من نصف عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة، وفرت

(تُعتمد الدراسة على المنشآت الصناعية ١٠ عمال فما فوق وهي المنشآت المسجلة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية ولها سجل بيئي معتمد، وتم استبعاد المنشآت الصناعية الصغيرة والتي تقل عن ١٠ عمال لأنها تمثل ورش حرفية).

نحو ٤٧ ألف فرصة عمل شكلت ٥١.٥% أي ما يزيد عن نصف عدد العاملين بالنشاط الصناعي بالمحافظة، وقد بلغت قيمة الإنتاج والاستثمارات المنفذة نحو ٤٥ و ٢٦ مليار جنيه على الترتيب أي ما يزيد عن نصف قيمة الإنتاج وثلثي قيمة الاستثمارات الصناعية المنفذة بالمحافظة ويرجع ذلك لوجود المنطقة الصناعية بمدينة السادات والتي تعد من أهم المناطق الصناعية المخططة بالجمهورية مع كل من العاشر من رمضان وأكتوبر وبرج العرب والعبور.

- حقق مركز قويسنا المرتبة الثانية بعدد ٢١٥ منشأة يعمل بها أكثر بقليل من ٢٧ ألف عامل باستثمارات منفذة بلغت تخطت ٦.٥ مليار جنيه، وبقية إنتاج بلغت ١٦ مليار جنيه أي أنها شكلت ١٦.٥% و ٢٩.٩% و ١٨.٨% و ٢١.٨% على الترتيب من جملة عدد منشآت وعمال واستثمارات وقيمة إنتاج النشاط الصناعي بالمحافظة، ويعود ذلك لوجود منطقة قويسنا الصناعية والتي تضم مجموعة العربي للأجهزة الكهربائية وهي من أكبر المنشآت الصناعية بالمركز والتي خصص لها أكثر من ٩٠% من المرحلة الثالثة بالكامل من المنطقة الصناعية.



المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات جدول (٤).

شكل (٣) التوزيع النسبي للمنشآت والعاملين والاستثمارات وقيمة الإنتاج في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م.

جاء كل من مركز بركة السبع، منوف، شبين الكوم في المراتب من الثالثة إلى الخامسة على الترتيب، حيث شكلت تلك المراكز مجتمعة ٢٥%، ١٤.٨%، ٤.٩%، ١٧.٦% من جملة منشآت وعمال واستثمارات وقيمة إنتاج الصناعة في محافظة المنوفية، ومن أهم المنشآت الصناعية بهذه المراكز، مصنع لحوم المراعي الطبيعية بالخطة اللبنانية- مركز بركة السبع ويعمل به ١٢٠ عاملاً، وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج ويعمل بها ٢٨٦١ عاملاً وهي تتبع القطاع المشترك، ومصنع ادخنة

النخلة بمركز شبين الكوم ويعمل به ١٠٤٧ عاملاً، ومصنع زجاج سرس الليان بمركز منوف ويعمل به ٧٠١ عاملاً^(١).

جاءت باقي المراكز في المراتب الأخيرة من السادسة إلى الأخيرة وتتمثل في مراكز أشمون، والباжور، تلا، ومركز الشهداء، وقد شكلت مجتمعة ١٣.٢%، ٣.٩%، ٠.٨%، ١.١% على الترتيب من جملة منشآت وعمال واستثمارات وقيمة إنتاج الصناعة في محافظة المنوفية، ولعل من أهم منشآت هذه المراكز شركة تلاتكس للتريكو والملابس والتجهيز بمركز تلا ويعمل به ١٠٠٠ عاملاً، وهي تتبع القطاع المشترك، وشركة نهضة مصر للتصنيع الزراعي بمركز الباجور ويعمل بها ٢٩١ عاملاً^(٢).

ونستج مما سبق استحواذ مركزي السادات وقويسنا بأكثر من ٦١% أي ما يقرب من ثلثي عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة، كما استحوذت على أكثر من ٨٠% من جملة عمال واستثمارات وقيمة إنتاج الصناعة في محافظة المنوفية.

ومن خلال دراسة الأهمية النسبية للصناعة على مستوى مراكز المحافظة فقد تم تقسيم مراكز المحافظة تبعاً للأهمية النسبية إلى ثلاث فئات وذلك كما يتضح من بيانات الجدول (٤) والشكل (٤):

- مراكز الأهمية النسبية الأولى (+٤٠%) : وتضم هذه الفئة مركز السادات بمتوسط أهمية بلغ ٥٧.٩% وذلك لوجود المنطقة الصناعية بمدينة السادات والتي تعد أهم المناطق الصناعية المخططة بالمحافظة وعلى مستوى الجمهورية، وتتميز بارتفاع عدد المنشآت الصناعية بها وكذلك عدد العمال والإستثمارات بها.

^١ الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة خلال الفترة في الفترة التي أجريت خلال الفترة من شهر مايو ٢٠٢٢ م وحتى شهر يونيو ٢٠٢٢ م.
^٢ الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة خلال الفترة التي أجريت خلال الفترة من شهر مايو ٢٠٢٢ م وحتى شهر يونيو ٢٠٢٢ م.

- مراكز الأهمية النسبية الثانية (+٢٠ لأقل من ٤٠%) : وتضم هذه الفئة مركز قويسنا والذي يضم منطقة قويسنا الصناعية (مبارك سابقاً)، وهي من المناطق الصناعية الهامة بالمحافظة وتضم أكبر الشركات الصناعية وهي مجموعة العربي.

- مراكز الأهمية النسبية الثالثة (-٢٠%) : وتضم باقي مراكز المحافظة، وسجل أعلاها بمركز منوف بمتوسط ٨.٤% نتيجة ارتفاع قيمة الإنتاج والتي بلغت ١٥.٦% لوجود بعض المنشآت كبيرة الحجم مثل الشركة المصرية للحديد الإسفنجي والصلب والتي يعمل بها ٣٠٠٠ عاملاً، بينما سجل أدناها بمركز الشهداء وهو يعد أقل المراكز من حيث عدد المنشآت وبالتالي انخفاض عدد العاملين والاستثمارات به.

ب. التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى القطاعات الصناعية في محافظة المنوفية.

تفيد دراسة التوزيع الجغرافي للقطاعات الصناعية في التعرف على النمط الصناعي بالمحافظة وكذلك معرفة أهم الصناعات وأكثرها انتشاراً وكذلك التي تتميز بتركزها الجغرافي، وذلك من خلال دراسة معامل الأهمية النسبية (*) لهذه الصناعات وذلك للمعايير الرئيسية وهي عدد المنشآت والعاملين وحجم الاستثمارات وقيمة الإنتاج جدول (٥).

تم حساب معامل الأهمية الصناعية للصناعة في المحافظة عن طريق المعادلة الآتية
معامل الأهمية الصناعية = نسبة عدد المصانع + نسبة عدد العمال + نسبة قيمة الاستثمارات + نسبة قيمة الإنتاج

٤ (عدد المتغيرات)

* محمد محمود إبراهيم الديب. مرجع سبق ذكره، القاهرة ١٩٩٩. ص ص ٢٤٠-٢٤٢.

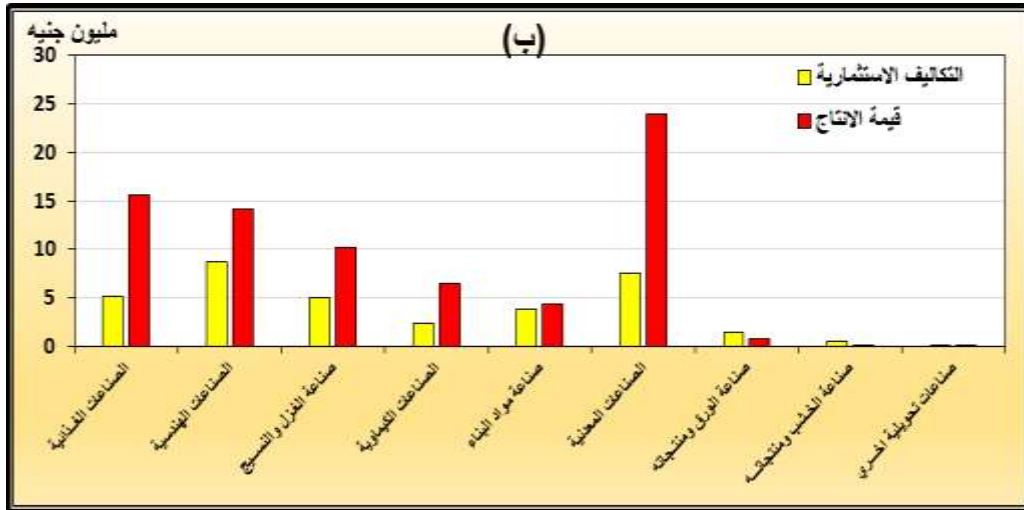
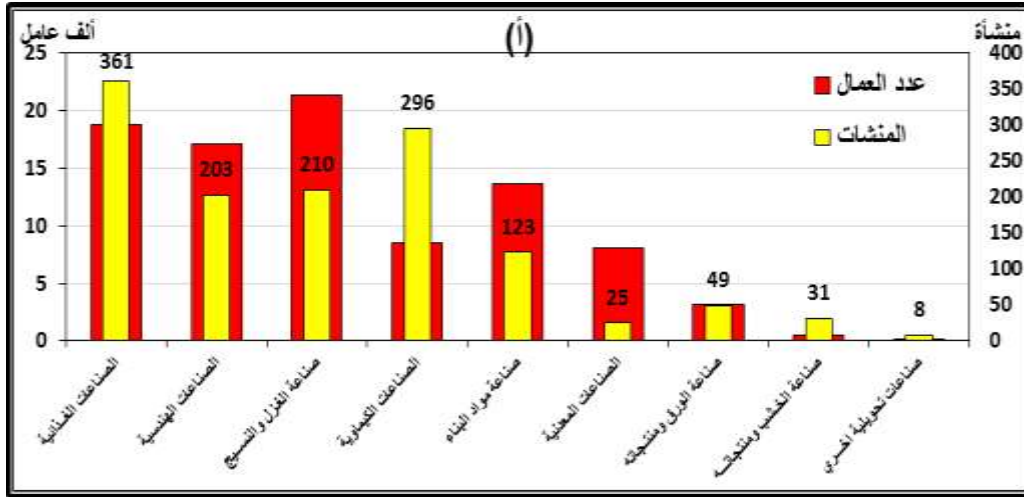
جدول (٥) المركب الهيكلي للصناعة على مستوى القطاعات الصناعية في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

الهيكل الصناعي	المنشآت		عدد العمال		التكاليف الاستثمارية		قيمة الانتاج		الأهمية النسبية	
	عدد	%	عدد	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	متوسط	الرتبة
الصناعات الغذائية	361	27.6	18799	20.6	5158337	14.8	15600236	20.6	21	1
الصناعات الهندسية	203	15.5	17065	18.7	8696895	25.0	14213070	18.8	20	١
صناعة الغزل والنسيج	210	16.1	21309	23.3	5054067	14.5	10120783	13.4	17	٢
الصناعات الكيماوية	296	22.7	8544	9.4	2395954	6.9	6480011	8.6	12	٢
صناعة مواد البناء	123	9.4	13663	15.0	3811425	11.0	4349962	5.7	10	٣
الصناعات المعدنية	25	1.9	8069	8.8	7577886	21.8	24020254	31.7	16	٢
صناعة الورق ومنتجاته	49	3.8	3154	3.5	1421728	4.1	812083	1.1	3	٣
صناعة الخشب ومنتجاته	31	2.4	482	0.5	556574	1.6	73538	0.1	1	٣
صناعات تحويلية اخري	8	0.6	200	0.2	73826	0.2	63300	0.1	0.3	٣
الإجمالي	1306	100	91285	100	34746693	100	75733237	100	100	0

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢١م.

ويتضح من خلال دراسة الجدول (٥) والشكل (٤ أ، ب) استحواذ الصناعات الغذائية على المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت بواقع ٣٦١ منشأة شكلت بنسبة ٢٧.٦% أي ما يزيد عن ربع المنشآت الصناعية بالمحافظة وذلك نتيجة توافر مقومات الصناعات الغذائية من وفرة المواد الخام الزراعية وتوافر السوق وخاصة المحلي بالإضافة لكونها من الأنشطة الصناعية الاستهلاكية الهامة للإنسان فهي تمثل ركناً أساسياً من أركان الأمن الغذائي، وقد وفرت هذه الصناعات أكثر من ١٨ ألف فرصة عمل أي ما يزيد عن خمس عدد عمال الصناعة بالمحافظة، باستثمارات تخطت ٥ مليار جنيه، وبلغت قيمة الإنتاج لها ما يزي عن خمس قيمة الإنتاج بالمحافظة، وتعد شركة ايجيبت فودز من أكبر الشركات حجماً حيث يعمل بها ٤٠٠٠ عامل وتقع بالمنطقة الصناعية بقوسينا وهي شركة مساهمة مصريه، تأسست سنة ١٩٩٩، وهي من الشركات الرائدة في مجال السناكس و الشيبس وصناعة

الحلويات، وشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا - مطحن سرس الليان من أهم المنشآت الغذائية بالمحافظة وتبلغ قدرته الإنتاجية ٦٢٥ طن / يوم ويعمل به ٢٣٥ عامل^(١).



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (٥)

شكل (٤ أ، ب) المركب الهيكلي للصناعة في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

^(١) شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا، قطاع التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة. ٢٠٢١م.

١. حققت الصناعات الكيماوية المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت بواقع ٢٩٦ منشأة أي ما يقرب من ربع المنشآت الصناعية بالمحافظة، لأنها تعد قاطرة الصناعة نظرا لاشتراك المنتجات الكيماوية في جميع الصناعات الأخرى بالإضافة إلى استخدامها يوميا وبشكل دائم في صناعة الأدوية و المنظفات الصناعية والصابون والعمور والأسمدة، ويعمل في هذه الصناعة نحو ٨٥٠٠ عامل شكلت ما يقرب من عشر عدد عمال الصناعة بالمحافظة، وقد بلغت قيمة الاستثمارات وقيمة الإنتاج منها على الترتيب بنحو ٦.٩% و ٨.٦% من جملة الاستثمارات وقيمة الإنتاج من الصناعات التحويلية بالمحافظة، وتعد شركة سيجما للصناعات الدوائية بالمنطقة الصناعية الأولى بقوسينا، وشركة ايفر جرو للأسمدة المتخصصة بالمنطقة الصناعية السابعة بمدينة السادات من أكبر الشركات حجماً حيث يعمل بهما على الترتيب ١٣٠٠ و ١٠٣٠ عاملاً^(١).

٢. احتلت صناعات الغزل والنسيج المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت البالغ ٢١٠ منشأة شكلت ١٦.١% من جملة المنشآت الصناعية بالمحافظة، يعمل بها أكثر من ٢١ ألف عامل أي ما يقرب من ربع عدد عمال الصناعة بالمحافظة لذلك فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العمال، وقد تباين توزيعها الجغرافي على مراكز المحافظة، حيث تصدرها مركز بركة السبع بنحو ٨٣ منشأة وخاصة قرية كفر وذلك لشهرتها التاريخية في هذه الصناعة، وكذلك قرية ساقية أبو شعرة بمركز أشمون وذلك لتمييز هذه القرية في صناعة السجاد على المستوى المحلي والدولي منذ سبعينات القرن الماضي^(٢)، ومن أشهر مصانعها

^١ (الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة خلال الفترة في الفترة التي أجريت خلال الفترة من شهر مايو ٢٠٢٢ م وحتى شهر يونيو ٢٠٢٢ م).
^٢ (وجدي السيد حامد فرحان (٢٠٢١م)، التحليل الجغرافي للصناعات النسيجية في محافظة المنوفية "دراسة في جغرافية الصناعة" مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، العدد الخامس والعشرين، ص ٢٦٣).

شركة ثلاثكس للتركيب والملابس والتجهيز، شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج، وشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج.

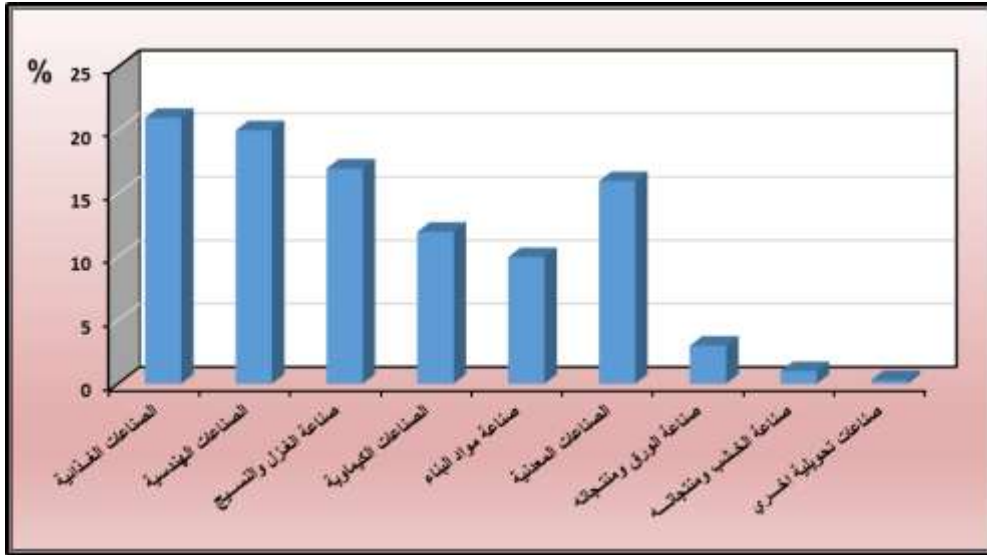
٣. احتلت الصناعات الهندسية المرتبة الرابعة بواقع ٢٠٣ منشأة شكلت ١٥.٥% من جملة المنشآت الصناعية بالمحافظة، كما انها احتلت المرتبة الثالثة من حيث عدد العمال بنسبة ١٨.٧% والمرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات المنفذة نحو ربع قيمة الاستثمارات الصناعية بالمحافظة، ويرجع ذلك لأنها من الصناعات الاستراتيجية الهامة والتي تتمتع بقدرة تنافسية، كما أنه يتميز بتداخله الكبير مع الصناعات الأخرى الأمر الذي يكسبه أهمية متزايدة حيث يشكل قاعدة خدمتية للقطاعات الأخرى من خلال توفير خدمات الصيانة وقطع الغيار وتطوير خطوط الإنتاج وتحديث تكنولوجيات الإنتاج، كما أن القيمة المضافة له تعد من الأعلى نسبياً مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يجعله أحد أهم القطاعات الصناعية، ولعل مجموعة العربي للصناعات الهندسية بالمنطقة الصناعية الثالثة بقويسنا خير دليل على أهمية الصناعات الهندسية بالمحافظة.

٤. جاءت باقي الصناعات في المرتبة الخامسة حتى الأخيرة من حيث عدد المنشآت، وقد سجلت صناعة مواد البناء المرتبة الخامسة بواقع ١٣٣ منشأة يعمل بها أكثر من ١٣ ألف عامل ومن أكبر مصانعها العز للسيراميك والبورسلين (الجوهرة) بالمنطقة الصناعية السابعة بالسادات، يليها صناعة الورق في المرتبة السادسة بواقع ٤٩ منشأة، بينما جاء قطاع الصناعات التحويلية الأخرى في المرتبة التاسعة والأخيرة بواقع ثمان منشآت ومنها شركة جليسي لصناعات البلاستيك التخصصية لصناعة أقلام الرصاص.

كما أمكن من بيانات الجدول (٥) تقسيم القطاعات الصناعية طبقاً للأهمية النسبية إلى ثلاث فئات كالتالي:

- قطاعات ذات أهمية نسبية أولى (+٢٠%) : وتضم هذه الفئة كل من الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية ٢١% و ٢٠% على الترتيب، ويرجع ذلك لارتفاع أعداد المنشآت الصناعية بالنسبة للصناعات الغذائية والتي احتلت المكانة الأولى في أعداد المنشآت الصناعية كونها من الصناعات الاستراتيجية التي لا غنى عنها بالنسبة لاحتياجات السكان والتي شكلت ٢٧.٦% أي ما يزيد عن ربع عدد المنشآت الصناعية في محافظة المنوفية، أما بالنسبة للصناعات الهندسية فقد تميزت بارتفاع قيمة التكاليف الاستثمارية حيث احتلت المكانة الأولى بنسبة ٢٥% أي ربع قيمة الاستثمارات الصناعية المنفذة بالمحافظة.
- قطاعات ذات أهمية نسبية ثانية (+١٠ أقل من ٢٠%) وتضم ثلاث صناعات وهي الصناعات النسيجية والمعدنية والكيماوية حيث شكلت متوسط أهمية نسبية بلغ ١٧% و ١٦% و ١٢% على الترتيب، ويرجع ارتفاع الأهمية النسبية بهذه الصناعات إلى ارتفاع عدد المنشآت في الصناعات الكيماوية والتي احتلت المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٧% أي ما يزيد عن خمس عدد منشآت الصناعة في المحافظة، وارتفاع عدد العمال في الصناعات النسيجية والتي احتلت المرتبة الأولى بواقع ٢٣.٣% أي ما يقرب من ربع عدد عمال الصناعة في منطقة الدراسة، وارتفاع كل من قيمة الاستثمارات والإنتاج في الصناعات المعدنية بواقع ٢١.٨% و ٣١.٧% على الترتيب من جملة استثمارات وإنتاج الصناعة بمنطقة الدراسة.
- قطاعات ذات أهمية نسبية ثالثة (-١٠%) وتضم باقي مراكز المحافظة، وسجل أعلاها بمركز منوف بمتوسط ٨.٤% نتيجة ارتفاع قيمة الإنتاج والتي بلغت ١٥.٦% لوجود بعض المنشآت كبيرة الحجم مثل الشركة المصرية للحديد الإسفنجي والصلب والتي يعمل بها ٣٠٠٠ عاملاً، بينما سجل أدناها بمركز

الشهداء وهو يعد أقل المراكز من حيث عدد المنشآت وبالتالي انخفاض عدد العاملين والاستثمارات به.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (٥).

شكل (٥) الأهمية النسبية للقطاعات الصناعية في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م.

ج. التوزيع الجغرافي للقيمة المضافة للصناعة في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م :

تعد القيمة المضافة أكثر أسس القياس قبولا وإقناعاً لدى المشتغلين بالقياسات الإحصائية في جغرافية الصناعة، ولعل ذلك يرجع إلى أن القيمة المضافة تساوي جملة العائد الناتج عن القيام بالنشاط الصناعي^(١) أي القيمة النهائية للإنتاج بعد استبعاد كل عناصر مستلزمات الإنتاج سواء الوقود أو الخامات^(٢) إذاً فالقيمة المضافة هي عبارة عن جملة العائد على المشتغلين بصناعة معينة.

^١ سعاد الصحن (١٩٨٢): خريطة مصر الصناعية في الستينات الأخيرة، دراسة إحصائية لأسس قياس حجم الصناعة، المجلة الجغرافية العربية، العدد الرابع عشر، ص ٨٧.

^٢ محمد محمود الديب، كيف يختار موقع المشروع الصناعي دراسة تطبيقية وكمية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٤٦.

١- التوزيع الجغرافي للقيمة المضافة من الصناعة على مستوى القطاعات الصناعية.

بلغ إجمالي القيمة المضافة من الصناعة في محافظة المنوفية أكثر من ٢٦ مليار جنيه، وقد تباينت القيمة المضافة من الصناعة بمراكز محافظة المنوفية كما يظهر من خلال الجدول التالي (٦) على النحو التالي:

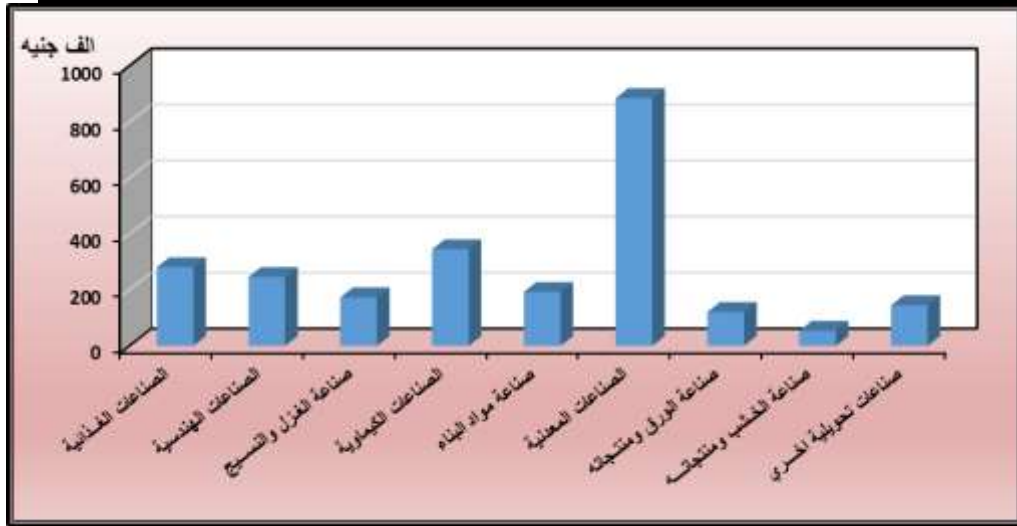
- استحوذ قطاع الصناعات المعدنية المرتبة الأولى بما يزيد عن ٧ مليار جنيه شكلت ٢٧.١% أي ما يزيد عن ربع القيمة المضافة من الصناعات التحويلية في محافظة المنوفية، ويرجع ذلك لإرتفاع قيمة الإنتاج والتي بلغت ٣١.٧% أي ما يقرب من ثلث قيمة الإنتاج للصناعة في محافظة المنوفية، كما أنها حققت أعلى متوسط لنصيب العامل منها بما يزيد عن ٨٥٠ ألف جنيه لكل عامل.

جدول (٦) التوزيع النسبي للقيمة المضافة ومتوسط نصيب العامل في محافظة

المنوفية ٢٠٢٠م

القطاع الصناعي	القيمة المضافة		متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة
	ألف جنيه	%	
الصناعات الغذائية	5275063	20.0	281
الصناعات الهندسية	4198122	15.9	246
صناعة الغزل والنسيج	3688420	14.0	173
الصناعات الكيماوية	2951800	11.2	345
صناعة مواد البناء	2642017	10.0	193
الصناعات المعدنية	7142121	27.1	885
صناعة الورق ومنتجاته	382758	1.5	121
صناعة الخشب ومنتجاته	25935	0.1	54
صناعات تحويلية اخري	28959	0.1	145
الإجمالي	26335194	100	288

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢١م.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (٦).

- شكل (٦) متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م.
- حقق قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية بما يزيد عن خمس القيمة المضافة من الصناعة بمنطقة الدراسة نتيجة زيادة عدد المنشآت والتي جعلها تحتل المرتبة الأولى بالإضافة لارتفاع قيمة الإنتاج حيث احتلت المرتبة الثانية من جملة قيمة الإنتاج بالمحافظة والتي بلغت نسبتها ٢٠.٦%، وبالتالي ارتفاع القيمة المضافة.
 - جاءت الصناعات الهندسية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥.٩% من جملة القيمة المضافة من الصناعة بالمحافظة، يليها صناعة الغزل والنسيج بنسبة ١٤%، ثم الصناعات الكيماوية بنسبة ٢.١١%، ثم صناعة مواد البناء في المرتبة السادسة بنسبة ١٠%، أما باقي الصناعات فقد احتلت المراتب الثلاث الأخيرة لتضائل القيمة المضافة والتي لا تتعدى ١.٥%.

أما عن متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة فقد تم تقسيم الصناعات على النحو التالي:

- صناعات متوسط نصيب العامل (+ ٤٠٠ ألف جنيه): ويمثلها الصناعات المعدنية بمتوسط يزيد عن ٨٥٠ ألف جنيه وذلك لارتفاع القيمة المضافة مقارنة بعدد العمال.

- صناعات متوسط نصيب العامل (٢٠٠ لأقل من ٤٠٠ ألف جنيه) وتضم ثلاث قطاعات وهي على الترتيب الصناعات الكيماوية، الصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية وجاءت القيم ٣٤٥ و ٢٨١ و ٢٤٦ ألف جنيه لكل عامل على الترتيب.

- صناعات متوسط نصيب العامل (- ٢٠٠ ألف جنيه) وتضم باقي الصناعات، وسجلت صناعة مواد البناء أعلاها بواقع ١٩٣ ألف جنيه يليها صناعة الغزل والنسيج بواقع ١٧٣ ألف جنيه، بينما سجلت صناعة الخشب أقل متوسط بواقع ٥٤ ألف جنيه لكل عامل.

١. التوزيع الجغرافي لقوة الصناعة في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م:

لحساب قوة وأهمية الصناعة في أي مكان سوف يتم الاعتماد على مؤشر يضم كل المتغيرات مجتمعة (المنشآت - العمال - الاستثمارات) وهو ما يعرف بمؤشر قوة الصناعة في المكان * وكلما زاد معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج والعكس صحيح ويعني انخفاض معامل قوة الصناعة إلى انتشار المنشآت الصناعية وعدم تركزها أو توطنها في منطقة دون غيرها. ويعني هذا المقياس إلى

لحساب قوة المصانع = عدد المصانع في المركز ÷ جملة المصانع في المحافظة * ١٠٠
ضرب النسبة المئوية * ٩ (وهو محدد القوة الذي يمثل عدد مراكز محافظة المنوفية).
جمع قوة كل المتغيرات قم قسمة الناتج على عدد المتغيرات المستخدمة في القياس للحصول على متوسط قوة الصناعة
* انظر: محمد محمود إبراهيم الديب. الصناعات الغذائية في مصر. تحليل في التنظيم المكاني والتركييب والأداء، الأنجلو المصرية. القاهرة، ص ٢٤٠.

بيان قوة الصناعة في محافظة المنوفية وبالتالي إبراز مدى أهميتها والوقوف على مدلولاتها وتحديد خصائصها.

جدول (٧) التوزيع الجغرافي لقوة الصناعات في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

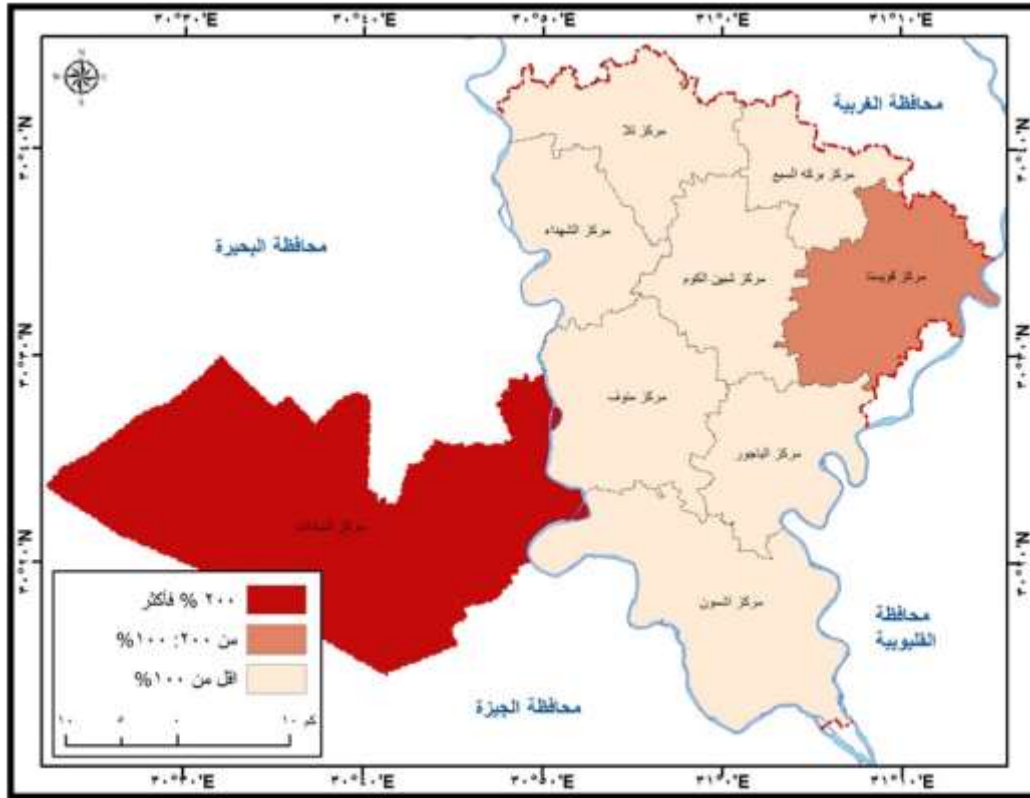
المراكز	قوة	قوة العمال	قوة رأس المال	متوسط قوة	الفئة
السادات	408.7	463.2	680	517.2	1
مركز قويسنا	148.2	269.1	169	195.4	2
مركز بركة السبع	78.6	11.1	4	31.2	3
مركز منوف	77.2	56.1	28	53.7	3
مركز شبين الكوم	68.9	65.8	12	49.0	3
مركز أشمون	44.1	7.1	3	18.2	3
مركز الباجور	35.8	11.2	2	16.4	3
مركز تلا	27.6	14.7	1	14.6	3
مركز الشهداء	11.0	1.8	0	4.4	3

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢١م

أمكن من خلال الجدول (٧) والشكل (٧) تصنيف المراكز الجغرافية التي توزعت عليها الصناعة بالمحافظة إلى أربع مجموعات طبقاً لقوة الصناعة كالآتي :

➤ مراكز الأهمية الأولى (+٢٠٠٪): ويمثلها مركز السادات والذي يضم المنطقة الصناعية بمدينة السادات وهي من المناطق الصناعية المخططة والتي تحتل مكانة كبيرة بين المناطق الصناعية بالجمهورية، وهذا فقد بلغ معامل قوة الصناعة به نحو (٥١٧.٢ ٪) ويرجع ذلك لضخامة المشروعات الصناعية به والتي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية من الآلات والمعدات وكذلك العمالة الكثيفة.

- مراكز الأهمية الثانية (١٠٠ لأقل من ٢٠٠٪): ويمثلها مركز قويسنا الذي يضم منطقة قويسنا الصناعية (مبارك سابقاً)، والتي تتميز بوجود مجموعة العربي وهي من أكبر مصانع المنطقة التي تستحوذ على أكثر من ٩٠% من المنطقة الثالثة بقويسنا، كما تتميز منطقة قويسنا بارتفاع عدد المنشآت وعدد العمال لذلك فقد بلغ معامل قوة الصناعة بها ١٩٥.٤%.
- مراكز الأهمية الثالثة (-١٠٠٪): وتضم باقي المراكز حيث لا يتعد معامل قوة الصناعة بها عن ٥٣.٧% بمركز منوف، وأقلها مركز الشهداء بمعامل ٤.٤%، نتيجة قلة عدد المنشآت وعدد العمال ورأس المال المستثمر.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (٧).

شكل (٧) التوزيع الجغرافي لمؤشر قوة الصناعة في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠ م
ثانياً: مقومات التنمية الصناعية في محافظة المنوفية:

من المعروف أن قيام الصناعة ونجاح التنمية الصناعية رهن توفر مجموعة من المقومات الأساسية محلياً أو ضمان الحصول على ما لا يتوفر منها محلياً من الخارج، فلا يمكن للصناعة أن تنشأ وتنهض دون أن تتوفر لها مقوماتها الأساسية، وتتمثل المقومات الاقتصادية لقيام نشاط صناعي في المواد الخام والعمالة وتوافر مصادر الطاقة والوقود والسوق ورأس المال وأيضا شبكات الطرق حيث أن الأنشطة الاقتصادية تحتاج لبنية أساسية متطورة للنقل لكي تتواصل مع المناطق المحيطة بها لضمان العمل بشكل جيد؛ لذا فشبكات النقل تعد أمراً ضرورياً لتنميتها^(١).

(١) المواد الخام:

تعد المادة الخام ركناً أساسياً في العملية التصنيعية كما انها تختلف من صناعة لأخرى حسب نوع الصناعة، وهي إما خامات زراعية أو نباتات طبيعية أو خامات تعدينية، وهذه المواد مهمة جداً في الصناعة لأن الصناعات التحويلية ما هي إلا تحويل أو تغيير وضع أو شكل إحدى المواد الأولية أو عدد منها في صورتها الطبيعية إلى صورة أخرى تلائم حاجات الإنسان وتتفق مع مطالبه وأذواقه^(٢)، ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد لصناعات أخرى أكثر تطوراً وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة، لذا فإن توافر المواد الخام ورخص أثمانها وتنوعها وسهولة استغلالها دوراً كبيراً في قيام الصناعة^(٣).

¹Yatsko, Oksana (٢٠١٦): Transport and Geographical Position of Medium- Sized Cities in the Western Regions of Ukraine. Human Geography Journal. Vol. ٢٠, Issue ١, p.149

^٢ فؤاد محمد الصقار (١٩٨٠) الجغرافية الصناعية في العالم، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٦٢.

³ K.Chapman , Industrial Location , International Encyclopedia of Human Geography University of Aberdeen , old Aberdeen , UK , ٢٠٠٩ , p ٣٩٦

أ) الخامات الزراعية:

- الخامات النباتية

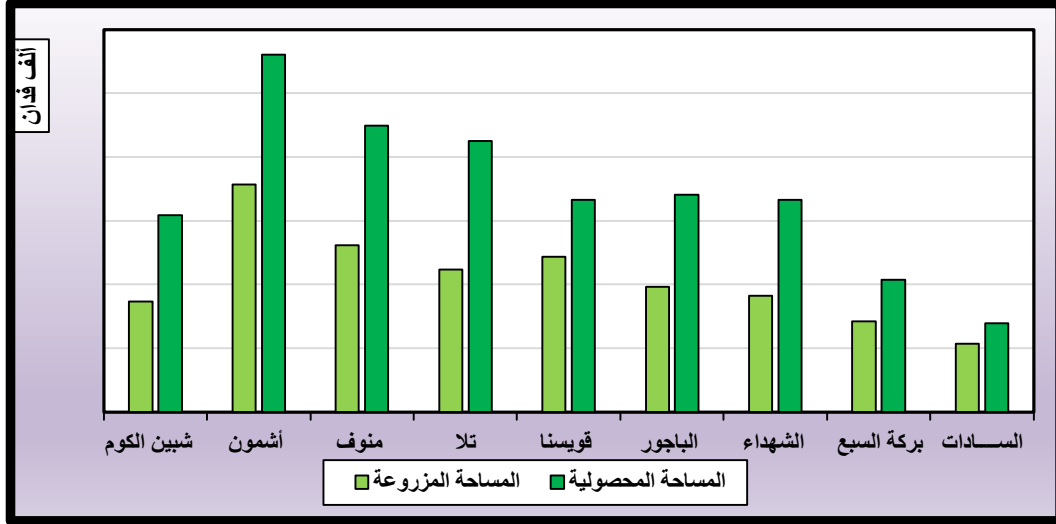
تمثل المادة الخام الزراعية المادة الخام الرئيسية المتوفرة والمستخدمة في الصناعة بمنطقة الدراسة، فلقد بلغت المساحة المزروعة في محافظة المنوفية نحو ٣٧٧٥٤٧ فداناً منزوعة تمثل ٦١.١% من جملة مساحة المحافظة البالغة ٦١٧٥١٦.٦٤ فدان ويرجع ذلك لما تتمتع به المحافظة من أرض زراعية خصبة، ويوضح الجدول (٨) والشكل (٨) المساحة الزراعية والمحصولية في محافظة المنوفية على النحو التالي:

- ارتفاع المساحة المنزوعة بمركز أشمون والذي يعد ثاني أكبر مراكز المحافظة من حيث المساحة بعد مركز السادات بمساحته ٢٩٨ كم^٢، وقد شكلت المساحة المزروعة به ١٨.٩% من جملة الزمام المزروع بالمحافظة، يليه مركز منوف بنسبة ١٣.٩%، ثم مركزي قويسنا وتلا بنسبة ١٢.٨% و ١١.٨% على الترتيب، بينما جاء مركز السادات أقلها مساحة بنسبة ٥.٧% من جملة الزمام المزروع بالمحافظة على الرغم من أنه يعد أكبر مراكز المحافظة مساحة إلا أنه يضم أكثر من ٨٨% ظهير صحراوي وبه المنطقة الصناعية.
- أما عن المساحة المحصولية فقد سجل مركز أشمون المرتبة الأولى بواقع ١٨.١% من جملة المساحة المحصولية بالمحافظة، يليها مركز منوف بنسبة ١٤.٥% ثم مركز تلا بنسبة ١٣.٧%، بينما جاء مركز السادات أقلها بنسبة ٤.٥% وذلك نتيجة انخفاض المساحة المنزوعة بالمركز.

جدول (٨) التوزيع الجغرافي للمساحة المنزرعة والمساحة المحصولية في محافظة المنوفية ٢٠١٩ م

المراكز	المساحة المزروعة		المساحة المحصولية	
	فدان	%	فدان	%
مركز شبين الكوم	٣٤٧١٠	٩.٢	٦١٧١٣.٦	١٠.٠
مركز أشمون	٧١٣٨٩	١٨.٩	١١٢١٣٣.٣	١٨.١
مركز منوف	٥٢٣٧٣	١٣.٩	٨٩٩٣٩	١٤.٥
مركز تلا	٤٤٦٨٦	١١.٨	٨٥٠٢٩.٥	١٣.٧
مركز قويسنا	٤٨٦١٢	١٢.٩	٦٦٥٩٧.٣	١٠.٨
مركز الباجور	٣٩٢٦٤	١٠.٤	٦٨٠٩٦.٥	١١.٠
مركز الشهداء	٣٦٥٤٩	٩.٧	٦٦٦٣٣.٣	١٠.٨
مركز بركة السبع	٢٨٥٠٥	٧.٦	٤١٥٥٠.٨	٦.٧
مركز السادات	21459	5.7	27723.4	4.5
الجملة	377547	100	619416.7	100

المصدر: ديوان عام محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٩ م



شكل (٨) التوزيع الجغرافي للمساحة المنزرعة والمساحة المحصولية في محافظة المنوفية ٢٠١٩م

وتتنوع المحاصيل الزراعية في محافظة المنوفية ومن أهم هذه المحاصيل القمح والقطن والذرة الشامية والبطاطس، وبصفة عامة تشكل المحاصيل الزراعية التي يتم زراعتها بالمحافظة مدخلات رئيسية للعديد من الصناعات التي يرتبط نموها وتطورها بمدى تدفق هذه المدخلات ودرجة جودتها وانتظام توريدها بأسعار مناسبة مما يحقق الميزة التنافسية للصناعات المحلية، ومن أهم الصناعات المعتمدة على المواد الخام النباتية صناعة تجهيز وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات، وصناعة الكاكاو والشيكولاته والحلويات السكرية وصناعة الأعلاف الحيوانية وصناعة طحن الحبوب ومنتجاتها وصناعة المشروبات وصناعة المكرونة والمنتجات النشوية وصناعة الزيوت والدهون النباتية وصناعة المنسوجات.

ومن هنا تأتي أهمية التوسع الرأسي في الزراعة بالارتفاع بالإنتاجية الزراعية للوحدات القائمة، أما فيما يتعلق بالتوسع الأفقي في الزراعة فان الإمكانيات المتاحة

في محافظة المنوفية تعد محدودة للغاية نظرا لعدم وجود امتدادات صحراوية وقلّة الأراضي البور التي يمكن استصلاحها واستزراعها.

- الثروة الحيوانية

تتعدد المواد الخام الحيوانية في محافظة المنوفية والتي تضم أيضاً الثروة الداجنة، وتدخل الثروة الحيوانية في العديد من الصناعات ومنها الصناعات الغذائية، مثل صناعة تبريد وتجميع اللحوم، وذبح الحيوانات وتجهيز لحومها، كما في مصانع سوبريم ايجيبث للصناعات الغذائية والتجارة العامة وشركة شركه المصري للصناعات الغذائية الحديثة بمدينة السادات، هذا بالإضافة إلى صناعة الكثير من المشتقات من الحليب مثل صناعة الجبن، واللبن، والزبدة كما في شرمة المصرية الهولندية لصناعة المواد الغذائية بمدينة السادات، كما يمكن الاستفادة من جلود الحيوانات في صناعة الملابس والأحذية كما في شركة بيل كلر لدباغة وتشطيب الجلود بالمنطقة الصناعية الأولى بقويسنا، كما تساهم بعض المواد المستخلصة من الحيوانات في الصناعات الدوائية.

وتتمتع محافظة المنوفية بوجود ثروة حيوانية متنوعة لا بأس بها حيث تمتلك المحافظة ١٣٧٥٢٤ رأساً من الأبقار، مقسمة إلى ٩٩٦٢٤ رأساً من الأبقار البلدية بنسبة ٧٢.٥٪ من إجمالي عدد الأبقار، و ٣٧٩٠٠ رأساً من الأبقار الأجنبية بنسبة ٢٧.٥٪ من إجمالي عدد الأبقار. يحتل مركز بركة السبع المركز الأول بين مراكز المحافظة إنتاجاً للأبقار حيث تبلغ عددها ٢٤٠٠٣ رأس بنسبة ١٧.٥٪ من إجمالي عدد الأبقار بالمحافظة، بينما يحتل مركزي قويسنا المركز الثاني بواقع ١٩٧٠٠ رأس بنسبة ١٤٪ من إجمالي عدد الأبقار بالمحافظة، ويأتي مركزي أشمون ومنوف في المركز الثالث بواقع ١٨٦٠٠ و ١٨٠٠٠ رأس لكل مركز على حده بنسبة ١٣ لكل مركز من إجمالي عدد الأبقار بالمحافظة. ويعتبر مركز بركة السبع أعلى

المراكز إنتاجاً للأبقار البلدية بعدد ١٩٦٩٦ رأس أي بنسبة ١٨٪ من الأبقار البلدية، أما الأبقار الأجنبية فمركز تلا يقع في الصدارة حيث يمتلك ٩٦٥٢ رأس، بنسبة ٢٥.٥٪ من الأبقار الأجنبية. و بالنسبة للجاموس فقد بلغ عدده ١٥٧١٠٢ رأساً، ويحتل مركز بركة السبع المركز الأول حيث ينتج ٣٠٦٩٧ رأس من الجاموس أي بنسبة ١٩.٥٪ بينما يحتل مركز قويسنا المركز الثاني حيث ينتج ٢٤٠٠٠ رأس بنسبة ١٥.٣٪ ، ويأتي مركز شبين الكوم في المركز الثالث بواقع ٢٢١٧٩ رأس بنسبة ١٤.١٢ اجمالي عدد الابل ١٨٨٤ رأساً ، ويبلغ إجمالي عدد الاغنام ٢٧٦٠٨ رأساً ، اما عدد الماعز فقد بلغ عددها ٦٩٢٥ رأساً وبلغ إجمالي إنتاج الأرناب ٩٢٢٤٠ رأس، أما بالنسبة للدواجن فقد بلغ اجمالي عددهم ٢٠١٩١٠٦ طائر.

قل عدد الماشية لنفوق عدد كبير منها بسبب الأمراض التي تصيب الماشية وخصوصاً الأبقار والجاموس الحمى القلاعية - الجلد العقدي والتي أصبحت أمراض متوطنة في مصر، مما دفع الأهالي للاتجاه لاستهلاك لحوم الإبل والماعز والأغنام مما ساهم أيضاً في نقص أعدادها بسبب القبول على لحومها.

ب) الخامات المعدنية

تتمثل الثروة المعدنية في محافظة المنوفية في الرمال والزلط، حيث تتركز في ١٢ محجر، منها خمسة محاجر للرمال بالسادات بلغ حجم إنتاجها السنوي ٦.٥ مليون م^٣، وسبعة محاجر للزلط بمدينة الخطاطبة وبلغ إنتاجها السنوي أكثر من ١٨٣ ألف م^٣، وتدخل تلك الخامات في صناعة مواد البناء.

٢) مصادر الطاقة:

تحتاج الصناعة للطاقة بدرجات متفاوتة، كما تختلف مصادر الطاقة في درجة ومدى قدرتها على جذب النشاط الصناعي والطاقة المستخدمة قد تكون في شكل حرارة أو قوة دافعة أو محركاً^(١).

(1) على أحمد هارون، جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة 2002، ص57.

ويعتبر تأمين مصدر التغذية بالطاقة الكهربائية أو الغاز الطبيعي ذو أولوية أولى وذلك لضمان نجاح أي مشروعات للتعمير، ليس فقط لأغراض الإسكان والخدمات ولكن للوصول إلى التخطيط المتميز للمدينة بالكامل.

تحتاج الصناعة للطاقة بدرجات متفاوتة، كما تختلف مصادر الطاقة في درجة وحدة جذبها للنشاط الصناعي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الصناعة، ومدى حاجتها إلى الطاقة ومدى توافر مصادر الطاقة وخصائصها، وتكاليف استثمارها^(١)، إلا أن إمكانية إحلال مصدر من مصادر الطاقة محل آخر لاستخدامه في الصناعة يعد من العوامل الرئيسية في إحداث تغييرات جوهرية في توطن الصناعة خاصة في الوقت الحالي نتيجة التقدم التكنولوجي في مجال استخدام الطاقة لتوسيع ميدان الإحلال فيها لتحرير الصناعة من قيود بعض عوامل التوطن ودفع عجلة النمو الصناعي^(٢). ومن أهم مصادر الطاقة في المحافظة هي النفط والغاز الطبيعي، والكهرباء.

أ- الطاقة الكهربائية:

تستمد المحافظة احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من خلال الشبكة الموحدة، وهذه المحطات بعضها محطات بخارية وأخرى غازية وثالثة مشتركة (بخارية وغازية)، وتشير بيانات الكهرباء والطاقة إلى أن الكهرباء المستهلكة للصناعة تقدر بحوالي (٧٢ مليون ك.و.س سنوياً) حتى عام ٢٠٢١ م^(٣)، وأن أكبر عدد من محطات الكهرباء يوجد في مركز شبين الكوم، قويسنا، منوف بينما لا توجد محطات في كل من سرس الليان والسادات، ومؤخراً تم إنشاء محطة محولات أشمون بالمنوفية، وتتكون من ٣

(١) محمد خميس الزوكه: جغرافية المعادن والصناعة، الطبعة الخامسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 548.

(٢) Estall, R.C. & Buchanan, R.O., Industrial Activity and Economic Geography, London 1969, P. 45.

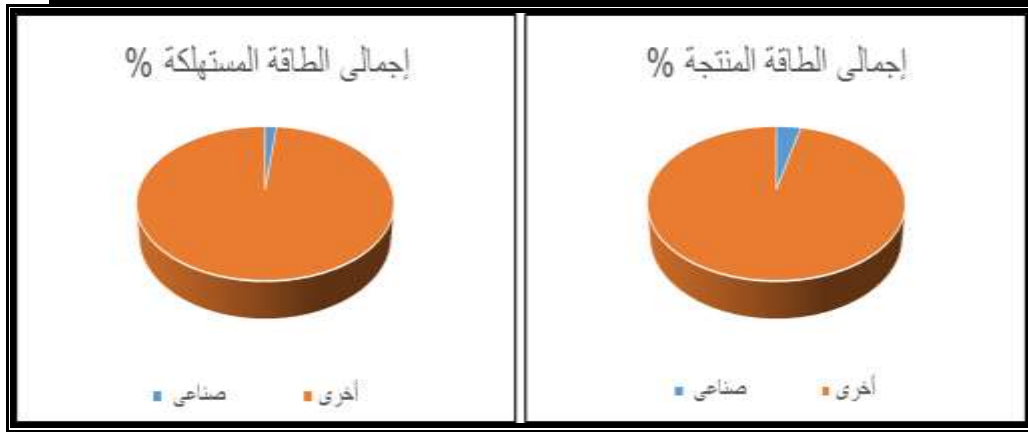
(٣) شركة توزيع الكهرباء، محافظة المنوفية، ٢٠٢١ م.

وحدات، قدرة كل منها ١٢٥ م.ف.أ، باستثمارات تصل إلى ١٣٣.٩ مليون جنيه، وتم إنشاء الخط الكهربائي بأشمون، وربطه بمحطة توليد شمال الجيزة جهد ٢٢٠ ك.ف، وبطول ٩.٦٩٢ كم بعدد ٣٣ برج، بالإضافة إلى فتح الخط الكهربائي منوف - القليوبية، جهد ٢٢٠ ك.ف، على محطة محولات أشمون ليصبح منوف - أشمون - القليوبية بطول ٢*٤.٥ ك .

جدول (٩) إجمالي الطاقة المنتجة والمستهلكة في محافظة المنوفية ٢٠٢١ م.

الطاقة المنتجة %		الطاقة المستهلكة (ك. و. س)			
نصيب الاستهلاك الصناعي %	(ك. و. س)	%	للاستخدام الصناعي	%	للإنارة
1.7	4154000000	3.7	72205752	96.3	1889037869

مصدر: شركة توزيع الكهرباء، محافظة المنوفية، ٢٠٢١ م.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (٩).

شكل (٩) توزيع الطاقة المنتجة والمستهلكة في محافظة المنوفية ٢٠٢١م.

يتضح من الجدول (٩) والشكل (٩) ارتفاع كمية الطاقة المنتجة في محافظة المنوفية لنحو ٤١٥٤ مليون (ك. و. س) عام ٢٠١٢م، وبلغ نصيب الاستهلاك الصناعي من الطاقة بالنسبة للطاقة المنتجة ١.٧%، بينما بلغ إجمالي الطاقة المستهلكة ٤٧% من إجمالي الطاقة المنتجة، وهذا يدل على وجود فائض كبير من الطاقة الكهربائية للاستثمار الصناعي والذي يستحوذ على ٣.٧% فقط من إجمالي الطاقة المستهلكة.

ب-البتترول والغاز الطبيعي:

يُعد البترول والغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة التي تعتمد عليه بعض قطاعات الصناعة، وخاصة الصناعات الثقيلة، مثل قطاعات الصناعات المعدنية، ومواد البناء وتم التحويل من استخدام مشتقات البترول مثل المازوت والسولار الى الغاز الطبيعي كوقود في بعض القطاعات الصناعية للتقليل من التلوث، ووجود وفر من الغاز الطبيعي نتيجة التوسع في انشاء محطات الغاز، ومد خطوط الغاز الى المناطق والمجمعات الصناعية.

جدول (١٠) تطور استهلاك الغاز الطبيعي خلال الفترة من (٢٠١٦ - ٢٠٢١م) في محافظة المنوفية.

الغاز الطبيعي/م ^٣	بوتاجاز/ أسطوانة	عام
565606548	15547034	2016
669363302	16573895	2021
103756754	1026861	معدل الزيادة خلال الفترة
20751351	205372	معدل الزيادة السنوية

المصدر: شركة غاز مصر، محافظة المنوفية، ٢٠٢١م.

يتضح من الجدول (١٠) زيادة استهلاك الغاز سواء كان أسطوانات او غاز طبيعي حيث ارتفعت معدل استهلاك أسطوانات غاز البوتاجاز سواء كانت منزلية او غير ذلك من ١٥.٥ مليون أسطوانة عام ٢٠١٦م الى ١٦.٦ مليون أسطوانة عام ٢٠٢١م بمعدل زيادة أكثر من مليون أسطوانة خلال الفترة، وبمعدل زيادة سنوية بلغ ٢٠.٥ ألف أسطوانة.

وتم تزويد المناطق الصناعية بالمحافظة بشبكات الغاز الطبيعي، وعمل الوصلات بالقطع التي لم يتم تخصيصها بعد حتى يتمكن المستثمر من سهولة توصيل الغاز فور حاجته إليه، وبدراسة تطور استهلاك الغاز الطبيعي خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢١م نجد زيادة معدل الاستهلاك السنوي بمقدار ٢١ مليون متر مكعب وهذا يدل على التوجه الى استخدام الغاز الطبيعي، وخصوصا بعد مد خطوط الغاز الى جميع المناطق الصناعية، وتم مد خط غاز من جنوب القاهرة الى النوبارية - السادات، بقطر ٣٦ بوصة وبطول ٧٠ كم لزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي في المنطقة. وتلعب المشتقات البترولية دورا هاما كأحدي اهم مقومات الصناعة في المحافظة، سواء استخدمت بطريقة مباشرة في الصناعة مثل السولار والزيوت والشحوم، أو بطريقة غير مباشرة مثل البنزين والذي يستخدم في عملية النقل والشحن.

جدول (١١) تطور استهلاك مشتقات البترول خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢١ م) في محافظة المنوفية.

عام	بنزين/ لتر	سولار	زيوت وشحوم/ طن
2016	333043839	492075414	3952870
2021	325227405	500409263	4499229
معدل الزيادة	-7816434	8333849	546359
معدل الزيادة السنوية	-1563287	1666770	109272

مصدر البيان: الشركات العامة للبترول، محافظة المنوفية، ٢٠٢١ م.

يتضح من الجدول (١١) انخفاض في استهلاك البنزين بمقدار ١.٥ مليون لتر سنوياً، ويرجع ذلك الاعتماد على الغاز الطبيعي في عملية النقل، بينما ارتفع استهلاك السولار بزيادة سنوية ١.٧ مليون لتر سنوياً، ويرجع ذلك الى التوسع في انشاء المناطق الصناعية وزيادة الطلب على السولار ساء في عمليات التصنيع أو النقل، وبالتالي ارتفع استهلاك الزيوت والشحوم بمقدار ١٠٩ ألف طن سنوياً خلال الفترة السابقة.

٣) النقل والمواصلات :

تتوطن المنشآت الصناعية بوجه عام في المناطق التي تنخفض فيها تكلفة النقل، وفي هذه الحالة تقوم هذه المنشآت بالحصول على أرباح وحوافز صناعية، نتيجة خفض تكاليف النقل، ومن ثم التوطن في المناطق التي تتميز بإمكانية وصول Accessibility جيدة بالنسبة للأسواق المحلية و الخارجية، وتعد إمكانية الوصول إلى الأسواق هي الدافع القوي لجذب المنشآت الصناعية تجاه هذه المواقع^(١).

1) Lall, S.V., et al., the Economic Geography of Industry in India, policy research, working paper, No. 3072, the world Bank, Washington, June 2003, p. 6.

ويعد النقل من العوامل الرئيسية التي يتحدد على أساسها اختيار مواقع الصناعات على اعتبار أن تكاليف النقل تشكل عنصرًا رئيسيًا من التكاليف الكلية للصناعة، حيث يذهب جزء من هذه التكاليف لنقل المواد الخام إلى موقع الصناعة، والجزء الآخر لنقل المنتج الصناعي إلى السوق^(١)، لذا أصبحت عملية النقل في أصلها جزءًا من العملية الاقتصادية في معناها الواسع، ونستطيع القول أنها خدمة تنظم العلاقة السوية بين الإنتاج والاستهلاك^(٢) وتعتبر الطرق البرية والسكك الحديدية والمجاري المائية أهم وسائل النقل لمعظم الصناعات، ولذلك فإنه من الضروري أن تتوفر للموقع الصناعي وسيلة نقل واحدة على الأقل^(٣).

وتتميز محافظة المنوفية بوجود شبكة جيدة ومتكاملة من الطرق التي ترتبط معظمها بمدن ومحافظات الجوار ويمر في محافظة المنوفية شبكة من الطرق الطولية لربط المحافظة بشمال الجمهورية والطرق العرضية لربط وادي النيل بالصحراء الغربية والبحر الأحمر، والشكل (٩) يوضح شبكة الطرق الإقليمية لمحافظة المنوفية وشبكة الطرق الداخلية بها والتي تربط بين مدن المحافظة الرئيسية والقري من حولها على طول مناطق الربط بين أجزاء المحافظة وبقية المحافظات وتتمثل أهم هذه الطرق في التالي:

^(١) محمد الفتحي بكير (٢٠٠٨): قراءات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٧٦.

^(٢) صلاح الدين الشامي (١٩٩٤)، أسس جغرافية النقل، الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٥١.

^(٣) سعد جاسم محمد حسين وآخرون (٢٠٠٢): جغرافية الصناعة، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، ص ٥٥.

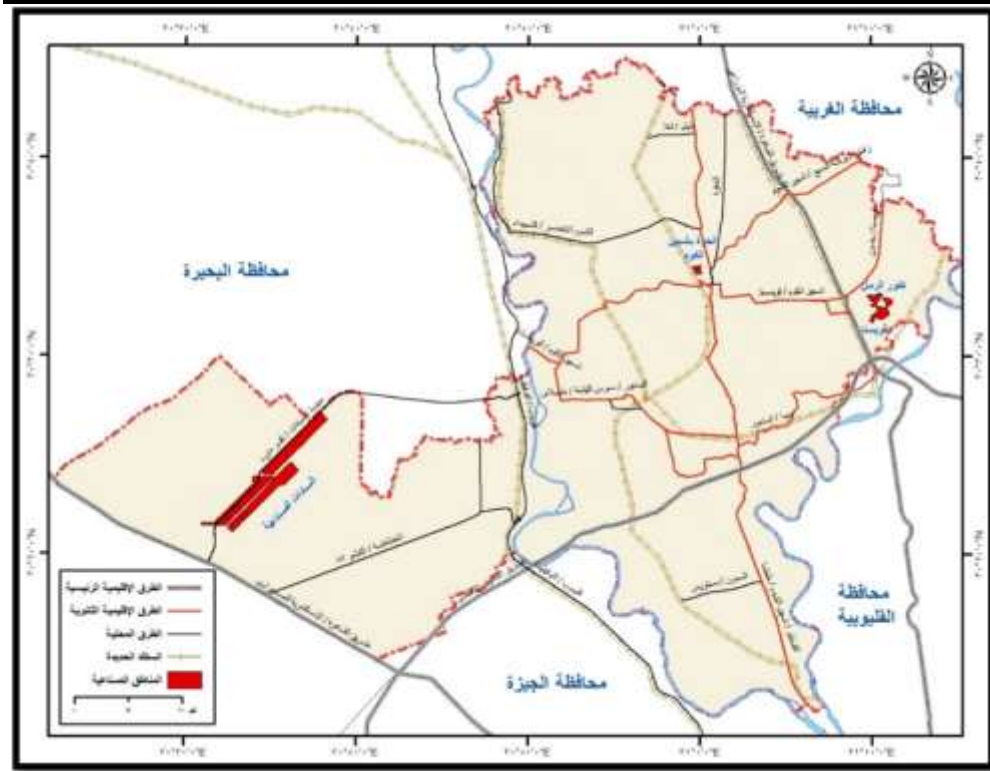
- أ- الطرق الإقليمية الرئيسية.
- طريق القاهرة / الإسكندرية الزراعي : يُعد مدخل رئيسي للمحافظة للقادم من جهة الجنوب من القاهرة ومن الشمال للقادم من الاسكندرية ودمياط وكفر الشيخ، ، ويبلغ عرضه حوالي ٣٠ متر^(١).
- طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي: يُعد من اهم الطرق في مصر حيث تم رصفه عام ١٩٣٠، ويبلغ طوله ٢٢٠ كم، وتم توسعته وتحويله إلى طريق سريع بعد تزايد الأهمية الاقتصادية للعديد من النطاقات التي يمر بها خاصة بعد إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية على طول امتداده من جهة القاهرة ونجاح مشاريع الاستصلاح الزراعي المنتشرة على طول مسافات عديدة من الطريق ، ويخدم منطقة السادات الصناعية من جهة الغرب ويربطه بمحافظات غرب الدلتا والإسكندرية.
- الطريق الدائري الإقليمي: يمر على الحدود الجنوبية للمحافظة ويعتبر مدخل رئيسي للمحافظة للقادم من القاهرة والإسماعيلية والشرقية والعاشر من رمضان، وحالة الرصف له بصفة عامة جيدة، ويبلغ عرضه حوالي ٤٠ متر^(٢)، ويمر الطريق بعدد من قري الوحدات المحلية بلغ ست قري يشكلون ٨,٦% من
- جملة القري محل الدراسة، وهي (مشيرف - بهناي ومنشأتها - بي العرب - تلوانة - شنشور - رملة الأنجب).

^(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي - قطاع الطرق والنقل، ٢٠١٧، ص (٢).

^(٢) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي - قطاع الطرق والنقل، ٢٠١٧، ص ٣.

ب - الطرق الإقليمية الثانوية

- طريق قويسنا / شبين الكوم: ويبلغ عرضه حوالي ١٦ متر وهو طريق مزدوج بعدد أربع حارات للاتجاهين بعرض ٣,٥ متر للحارة الواحدة ، وحالة الرصف له بصفة عامة جيدة، ويمر الطريق بعدد أربع قري وحدات محلية وهي (كفر هلال - بجيرم - طه شبرا - المصيلحة)، وذلك بنسبة ٥٧% من جملة قري الوحدات المحلية بالمحافظة.
- طريق القاهرة / شبين الكوم / طنطا ويعتبر مدخل رئيسي للمحافظة ويبلغ عرضه حوالي ١٦ متر وهو طريق مزدوج بعدد أربع حارات للاتجاهين بعرض ٣,٥ متر للحارة الواحدة، وحالة الرصف له بصفة عامة جيدة، ويمر هذا الطريق بسبع قري وحدات محلية ويشكلون ١٠% من إجمالي قري الدراسة وهي (شنوان - بي العرب - البنانون - بابل - سنتريس - قورص - دروة).



المصدر: الهيئة المصرية العامة للمساحة، خرائط محافظة المنوفية، ١:١٠٠٠٠٠

- شكل (١٠) شبكة الطرق في محافظة المنوفية وعلاقتها بالمواقع الصناعية ٢٠٢١م.
- طريق سنتريس / أشمون ويبلغ عرضه ٩ متر وهو طريق مفرد بعدد حارتين للاتجاهين بعرض ٣,٥ متر للحارة الواحدة ورصيف بعرض واحد متر للجانب الواحد وحالة الرصف له بصفة عامة متوسطة ويمر بعدد ثلاث قري وحدات محلية وهي (ساقية أبو شعرة - سنتريس - سبك الأحد)، وذلك بنسبة ٣,٢% من جملة قري الوحدات المحلية بالمحافظة.
 - طريق الباجور / منوف ويبلغ عرضه ٨ متر وهو طريق مفرد بعدد حارتين للاتجاهين بعرض ٣,٥ متر للحارة الواحدة وحالة الرصف له بصفة عامة

متوسطة ويمر بقرتي وحدات محلية هما كفر الباجور - جروان^(١)، وذلك بنسبة ٢,٩% من قري الوحدات المحلية بالمحافظة.

ج- الطرق المحلية :

- **طريق منوف / العراقية**: يبلغ طوله نحو ٢,٧ كم ومتوسط عرضه ١٠ متر ويمر بأربعة محلات عمرانية داخل مركز منوف حيث يبدأ بمدخل مدينة منوف البحري ويتجه شمالاً موازياً ترعة السرساويه ماراً بقرية منشأة سلطان ثم إلى مركز الشهداء.
- **طريق منوف / رملة الأنجب** : يبلغ طوله نحو ٧,٦ كم ومتوسط عرضه ١٠ متر ويمر بأربعة محلات عمرانية حيث يبدأ بمفارق تحويلة مدينة منوف ثم يتجه جنوباً موازياً مصرف منوف ماراً بقرتي سدود ورملة الأنجب. طريق بلمشط شما : يبلغ طوله نحو ٥,٧ كم ومتوسط عرضه ١١ متر ويمر بثلاث قري وحدات محلية، حيث يبدأ من عزبة الخمسين بقرية بلمشط ثم يتجه جنوباً موازياً ترعة النعناعية ماراً بقرى دمليج، سدود ، طريق طملاي/ العراقية : يبلغ طوله ٧,٤ كم ومتوسط عرضه ١٢ متر ويبدأ عند التقاءه بالطريق الرئيسي (الباجور / طملاي) بقرية طملاي ثم يتجه شمالاً موازياً لمصرف سبل. طريق منوف | البيشه : تم رصفه حديثاً سنة ٢٠٠٢م، ويبلغ طوله ٨ كم ومتوسط عرضه ١١ متر ويمر حيث يبدأ . من السلخانه الجديده بمدينة منوف ثم يتجه جنوباً موازياً ترعة الشنشورية ماراً بقرية فيشا الكبرى.
- **طريق سرس الليان / شبين الكوم** : يبلغ طوله نحو ٨,٧ كم ومتوسط عرضه ١٠ متر ويمر بخمسة محلات عمرانية ويبدأ من كوبري المرور بسرس الليان

^(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي - قطاع الطرق والنقل ٢٠١٧، ص ٤

- وهو التقاء الطريق الرئيسي الباجور / طملاي ثم يتجه شمالاً ماراً بقرية الحامول ثم إلى حدود مركز شبين الكوم ومنها إلى مدينة شبين الكوم.
- **طريق منوف | الحامول:** يبلغ طوله ٤ كم ومتوسط عرضه ٨ متر ويبدأ من كوبري السرساوية بمدينة منوف حتى قرية الحامول التقاء طريق سرس / شبين الكوم.
- **طريق سرس الليان / هيت** يبلغ طوله نحو ٥ كم داخل حدود مركز منوف ومتوسط عرضه ١٠ متر ويمر بقريتي تلوانه وفيشا الصغرى، ويبدأ من كوبري المرور بسرس الليان وهو التقاء الطريق الرئيسي (الباجور / طملاي) ثم يتجه جنوباً ليمر بحدود فيشا الصغرى مركز الباجور ثم يدخل حدود قرية تلوانه مركز الباجور .

د - شبكة السكك الحديدية

- يمر بالمحافظة مجموعة متنوعة من خطوط السكك الحديدية، تساهم في خدمة التنمية الصناعية سواء في نقل البضائع والمواد الخام، او نقل العمال الى المناطق الصناعية من القرى والمدن بالمحافظة، ومعظمها يعمل بنظام الاشارات الميكانيكية وتتمثل هذه الخطوط في التالي:
- **خط القاهرة | الإسكندرية:** وهو من أقدم خطوط السكك الحديدية في مصر، وبلغ متوسط السرعة المقررة عليه من ١١٠ إلى ١٢٠ كم/ساعة. ويبلغ إجمالي عدد قطارات الركاب المارة عليه حوالي ٦ عادي، و ٩٤ قطار اكسبريس، و ١٦ قطار بضائع .
- **خط بنها / الباجور / منوف** هو يعمل بنظام الاشارات الميكانيكية ومتوسط السرعة المقررة عليه ٧٠ كم/ساعة. ويبلغ إجمالي عدد قطارات الركاب المارة عليه حوالي ٢٦ عادي ٤ اكسبريس، و ٤ قطارات بضائع .

- القناطر الخيرية / منوف | شبين الكوم / طنطا: يعمل بنظام الاشارات الميكانيكية والكهربية ويبلغ طوله ٩٤ كم وهو خط مفرد ويبلغ عدد القطارات التي تتوقف بمدينة شبين ٥ قطارات يومياً بطاقة إجمالية للركاب حوالي ٢٥٠٠ راكب / اليوم .
- منوف / طنطا: يعمل بنظام الاشارات الميكانيكية ومتوسط السرعة المقررة عليه ٧٠ كم / ساعة. ويبلغ إجمالي عند قطارات الركاب المارة عليه حوالي ٢٦ عادي، و٤ اكسبريس وقطارين بضائع، ويمر بعدد من قري الوحدات المحلية وهي (الحامول - شنوان - البتانون).
- منوف / الشهداء : بطول ٧ كم وهو يعمل بنظام الاشارات الميكانيكية ومتوسط السرعة المقررة عليه ٦٠ كم/ساعة. ويبلغ إجمالي عند قطارات الركاب المارة عليه حوالي ٦ عادي والبضائع قطارين (١).
- ٤) الأيدي العاملة.

تعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسئول عن الأداء في العمليات الصناعية، ويمكن القول بأنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصراً مهماً من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي.

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي - قطاع الطرق والنقل، ٢٠١٧، ص ٥.

جدول (١٢) التوزيع الجغرافي للعاملين بالصناعة ومتوسط حجم المصنع في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م

متوسط حجم المنشأة	عدد العمال		منشآت	الهياكل الصناعية
	%	عدد		
52	20.6	18799	361	الصناعات الغذائية
84	18.7	17065	203	الصناعات الهندسية
101	23.3	21309	210	صناعة الغزل والنسيج
29	9.4	8544	296	الصناعات الكيماوية
111	15.0	13663	123	صناعة مواد البناء
323	8.8	8069	25	الصناعات المعدنية
64	3.5	3154	49	صناعة الورق ومنتجاته
16	0.5	482	31	صناعة الخشب ومنتجاته
25	0.2	200	8	صناعات تحويلية اخرى
70	100	91285	1306	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٢٠.

ويتوقف تأثير هذا الجذب على عدد من العوامل أهمها: كثافة السكان، حجم العمالة المتوفرة على مستوى تدريبيها، مناطق استقرارها، تكلفة السلع الصناعية، ومدى كفاية أساليب استخدام الأرض القائمة لفترة العمل المتاحة بالمحافظة أو المنطقة^(١) وتمثل تكلفة العمالة عاملاً حيوياً في توطن أي صناعة، خاصة إذا ما كانت تمثل نسبة عالية من جملة تكلفة الصناعة وخاصة في حالة الصناعات كثيفة العمل، ويلاحظ أن أجور العمال تتفاوت من إقليم إلى آخر وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، وتتوقف أجور العمال في أي منطقة على عدد العمال، ومهارة العمال الذين تتطلبهم نوع الصناعة نفسها، ومدى المنافسة بين العمال في المنطقة^(٢).

^(١) إبراهيم شريف وآخرون (١٩٨١): جغرافية الصناعة، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، ص ٧٢ - ٧٩.

^(٢) محمود محمد سيف (١٩٨٥): المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٩٩.

(٥) رأس المال.

بلغ رأس المال المستثمر بالصناعة في محافظة المنوفية ما يزيد على نحو ٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٨ وهو ما يوضحه الجدول (١٣) توزيع الاستثمارات الصناعية على هياكل الصناعات الكيماوية بالمدينة، وجاءت صناعة منتجات البلاستيك في مقدمة الهياكل الصناعية استثمارة بالمدينة.

جدول (١٣) رأس المال المستثمر في الصناعة في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

الرتبة	التكاليف الاستثمارية		منشآت	الهياكل الصناعية
	%	ألف جنيه		
3	14.8	5158337	361	الصناعات الغذائية
1	25.0	8696895	203	الصناعات الهندسية
4	14.5	5054067	210	صناعة الغزل والنسيج
6	6.9	2395954	296	الصناعات الكيماوية
5	11.0	3811425	123	صناعة مواد البناء
2	21.8	7577886	25	الصناعات المعدنية
7	4.1	1421728	49	صناعة الورق ومنتجاته
8	1.6	556574	31	صناعة الخشب ومنتجاته
9	0.2	73826	8	صناعات تحويلية اخرى
0	100	34746693	1306	الإجمالي

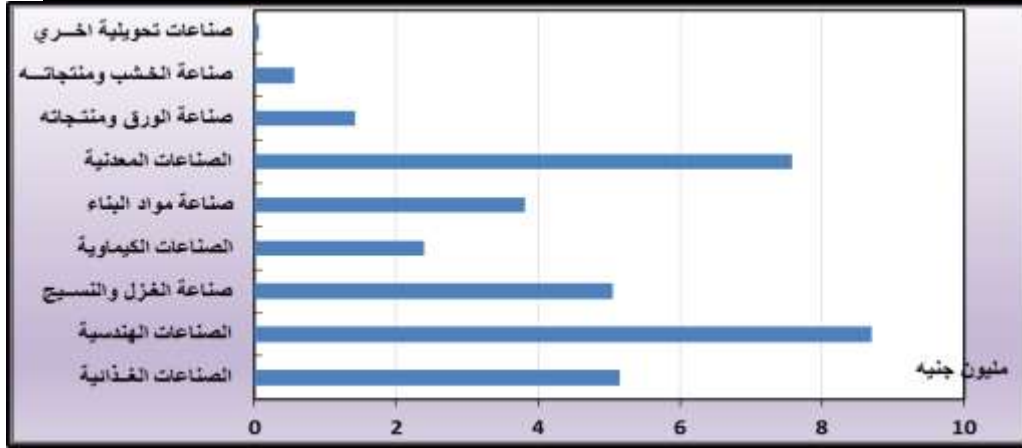
المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٢٠.

ويتضح من الجدول (١٣) والشكل (١١) ارتفاع نسبة العمال في صناعة الغزل والنسيج حيث أنها تعد من الصناعات كثيفة العمالة، لكثرة مراحل الإنتاج بها، وقد بلغت نسبة العمالة ٢٣.٣% وهي بذلك تحتل المكانة الأولى، وقد بلغ متوسط حجم المصنع بهذه الصناعة نحو ١٠١ عامل/مصنع، يليها الصناعات الغذائية في المكانة الثانية من حيث عدد العمال فهي أيضاً من الصناعات التي تتميز بتعدد مراحل الإنتاج لتشكل نسبة ٢٠.٦% وبلغ متوسط حجم المصنع ٥٢ عاملاً/مصنع، بينما جاءت الصناعات المعدنية في المكانة السادسة بنحو ٨.٨% من جملة عمال

الصناعة، كما أنها تتميز بأعلى متوسط لحجم المصنع والتي بلغت ٣٢٣ عاملاً/مصنع لذلك فإنها تعد من المصانع كبيرة الحجم، وجاءت الصناعات التحويلية الأخرى في المرتبة الأخيرة بنسبة عمال بلغت ٠.٢%، وهي من الصناعات التي تعتمد على الآلات أكثر من العمال لذلك بلغ متوسط حجم المصنع به ٢٥ عاملاً/مصنع أي أنها من الصناعات الصغيرة.

■ استحوذت الصناعات الهندسية الترتيب الأول من حيث رأس المال المستثمر بنحو ما يزيد عن ٨.٥ مليار جنيه شكل ٢٥% أي ما يوازي ربع رأس المال المستثمر في الصناعة بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى ضخامة المعدات والآلات والماكينات المستخدمة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج المختلفة ومن أهم مصانعها العربي بالمرحلة الثالثة بقويسنا، فضلاً عن أن هذه الصناعة تستحوذ على ٢٠٣ منشأة شكلت ١٥.٥% من المنشآت الصناعية بالمحافظة.

■ جاءت الصناعات المعدنية في الترتيب الثاني بنصيب ٧.٥ مليار جنيه بنسبة ٢١.٨% أي ما يزيد عن خمس الاستثمارات المنفذة في الصناعة بالمحافظة نتيجة ارتفاع أعداد العاملين بها فهي من الصناعات كبيرة الحجم بالإضافة لارتفاع أسعار المواد الخام بالإضافة لاستخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج المختلفة على الرغم من وجود ٢٥ منشأة، يليها الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج في الترتيب الثالث والرابع من حيث رأس المال المستثمر والذي شكلا ١٤.٨% و ١٤.٥% على الترتيب، لارتفاع أعداد منشآت هذه الصناعات حيث تعتبر من الصناعات الضرورية لحاجة الإنسان.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (١٣).

شكل (١١) التوزيع النسبي لرأس المال المستثمر في الصناعة في محافظة المنوفية ٢٠٢٠م.

٦) السياسات الحكومية.

تلعب السياسات الحكومية دورًا كبيرًا في قيام الصناعة وتسويق الإنتاج، وقد تتدخل الدولة بطريق مباشر من خلال سن القوانين والتشريعات، وتحديد ساعات العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجور، والقوانين بالأمن الصناعي والصحة والوقاية، وتحديد سن العامل وغير ذلك من الإجراءات^(١).

كما تؤثر السياسة الحكومية تأثيرًا بالغًا ومباشرًا في توطين الصناعة وتركيزها في مناطق دون غيرها ويتأتى ذلك من خلال تشجيع المستثمرين على إقامة منشاتهم الصناعية في هذه المناطق التي حددتها الحكومة وذلك من خلال خفض الضرائب وتقديم المساعدات المالية وتوفير خدمات البنية الأساسية^(٢).

^(١) فؤاد محمد الصقار (١٩٨٠): الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف الإسكندرية ص ٩٨.

^(٢) علي وهب (١٩٨٦): الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ص ٢٦٩.

- وتهدف السياسة الحكومية تحقيق العديد من الأهداف العامة والاستراتيجية وخاصة لمدينة السادات نوجزها في النقاط التالية كما يلي:
- المساهمة في الانتقال الجزئي وتخفيف الضغط السكاني والازدحام في منطقة الدلتا وخاصة المنوفية.
 - منع الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وما يتبعه من حل للمشاكل العمرانية والاقتصادية والاجتماعية للإقليم.
 - أن تشكل المدينة مركز جذب للصناعات الجديدة مع تدعيم وتوسع الصناعات القائمة بالإقليم.
 - توفير ٨٠% من العمالة بالمدينة لسكانها عملاً على استغلالها.
 - خلق بيئة متميزة عمرانياً واقتصادياً.
 - كما كان لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ م عاملاً مهماً في جذب العديد من الاستثمارات الصناعية بصفة عامة.
- تعد الهيئة العامة للتنمية الصناعية الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي ووضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين، وذلك من خلال فتح مكاتب وفروع للهيئة في محافظة المنوفية لتسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية من خلال إنشاء الشباك الواحد، بالإضافة الى طرح الاراضى الشاغرة بالمناطق الصناعية وانشاء المجمعات الصناعية ومناطق المطورين، وخاصة في مدينة السادات.
- (٧) السوق:

يعد السوق هو الهدف النهائي لتصريف المنتجات الصناعية، إذ أنه يشكل الجانب الآخر لعملية الإنتاج، ويرتبط بالسوق توفر وسائل النقل، حيث أن للنقل تأثيراً

مباشراً في تحديد ثمن السلعة النهائي ومجال تسويقها، وعموماً كلما ضعف تأثير عاملي المادة الخام والطاقة على توطن الصناعة أصبح تأثير عامل السوق أقوى^(١)، وتعتبر الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التي ترتبط مباشرة بالسوق لأن منتجاتها تتلف سريعاً بعد تصنيعها^(٢).

تعتبر الأسواق مواقع مثلى لكثير من الصناعات، حيث إن إنشاء المصنع في منطقة الاستهلاك يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج عامة والاحتكاك الدائم برغبات المستهلكين ومطالبهم^(٣).

ويعد إقليم الدلتا وإقليم القاهرة الكبرى من الأسواق الكبيرة بالنسبة لتوزيع المنتجات الصناعية المنتجة بالمحافظة نظراً لارتباط المحافظة بجميع وسائل النقل البري بالقاهرة الكبرى والوجه البحري. خاصة مع التزايد المستمر لعدد سكان إقليم الدلتا البالغ حوالى ٢٠.٦ مليون نسمة وسكان إقليم القاهرة الكبرى الذي بلغ ٢٣.٧ مليون نسمة عام ٢٠١٧^(٤).

رابعاً: التحليل الكمي للنشاط الصناعي في محافظة المنوفية:

تتمثل طرق القياس الكمي للمواقع الصناعية، أجلى صورة من صور التوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية، بغرض مقارنة بعضها ببعض من حيث كم تكون تكلفة الإنتاج؟ وكم تكون ربحية كل موقع؟ ومدى الترابط بين عناصر الإنتاج أو درجة الترابط بين صناعتين في الموقع الواحد^(٥).

^{١)} Bale, J. ,Location of Manufacturing Industry, London, ١٩٧٧, p. ٤٧

^{٢)} محمد إبراهيم رمضان (٢٠٠٩)، جغرافية الصناعة في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد ٦٠، ص ٧٢.

^{٣)} حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٥): بعض ملامح الخريطة الصناعية في محافظة الفيوم، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، للعدد السابع، جامعة المنوفية، مدينة السادات، ص ٢١٠.

^{٤)} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، مرجع رقم ٧١-١١١١-٠١٤-٢٠١٤، القاهرة سبتمبر ٢٠٢١، ص ٩.

^{٥)} محمود محمد سيف (١٩٩٠)، المواقع الصناعية "دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، ص ٢٨٨

وتفيد دراسة الخصائص الجغرافية للصناعة من حيث التحليل الإحصائي واستعمال الأساليب الكمية في معرفة وقياس تباين واختلاف الظواهر بعضها لبعض، لذا تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الغرض منها الكشف عن الحقائق العلمية وإعطاء صورة واضحة عن النشاط الصناعي وأثر المواقع الصناعية في تطور وازدهار الصناعة^(١).

ولابد عند اختيار أسس قياس النشاط الصناعي وتوزيعه أن يتم عن طريق إيجاد العلاقة بين أكبر عدد ممكن من المتغيرات - عدد المصانع، العمال، وغيرها - المتاحة التي ترسم في مجموعها ملامح النشاط الصناعي حيث لا يمكن لمتغير بمفرده أن يقدم خريطة تمثل الأنشطة الصناعية بكل جوانبها إلا إذا كانت هناك علاقة قوية بين مختلف المتغيرات، وفي حالة كون العلاقة بين المتغيرات ضعيفة فسوف يعكس كل معيار ملمحاً خاصاً للاختلافات المكانية^(٢).

١. حجم الصناعة "الكم الصناعي" Magnitude Size.

يهدف قياس حجم الصناعة بمنطقة ما إلى بيان كميتها وأهميتها الصناعية، فكلما زاد الكم الصناعي كلما كانت الصناعة أكثر تركيزاً والعكس وهناك من طرق القياس ما يعطي نفس نتائج طريقة الكم الصناعي، وهي معامل قوة الصناعة^(٣). يستخدم لقياس حجم الصناعة عدة معايير منها عدد المنشآت الصناعية، العمالة الصناعية، القيمة المضافة، قيمة الإنتاج الصناعي^(٤)، وقد استخدمت المعايير السابقة في قياس حجم الصناعة بمنطقة الدراسة كما يوضحها الجدول (١٤) والشكل (١٢).

(١) عمران بندر مراد (٢٠١٤)، التوزيع المكاني للمواقع الصناعية حول مدينة بغداد- منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص ٢٠٥.

(٢) سعاد الصحن، ١٩٨٢، ص ٢٥.

(٣) محمد إبراهيم رمضان، المراكز الصناعية في مصر نظرة جغرافية حديثة، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون الجزء الثاني، 1990، ص ص ٥١٧ - ٥١٩.

(٤) محمود محمد سيف (١٩٩٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩.

جدول (١٤) حجم الصناعة في مراكز محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

المدينة	% من متوسط عدد المنشآت (س)	% من متوسط عدد العمال (ص)	% من متوسط القيمة المضافة (ع)	حجم الصناعة س+ص+ع / ٣	الفئة (*)
مدينة السادات	248.8	463.2	555.3	422.4	الثالثة
مركز قويسنا	139.9	269.1	191.2	200.0	الرابعة
مركز بركة السبع	144.7	11.1	12.7	56.2	السادسة
مركز منوف	204.0	56.1	119.7	126.6	الخامسة
مركز شبين الكوم	84.8	65.8	9.8	53.4	السادسة
مركز أشمون	17.2	7.1	6.6	10.3	التاسعة
مركز الباجور	33.8	11.2	2.5	15.8	الثامنة
مركز تلا	21.4	14.7	2.1	12.7	الثامنة
مركز الشهداء	5.5	1.8	0.2	2.5	العاشر
الإجمالي	1306	91285	26335194		
الرقم القياس	145	10143	2926133		

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠م.

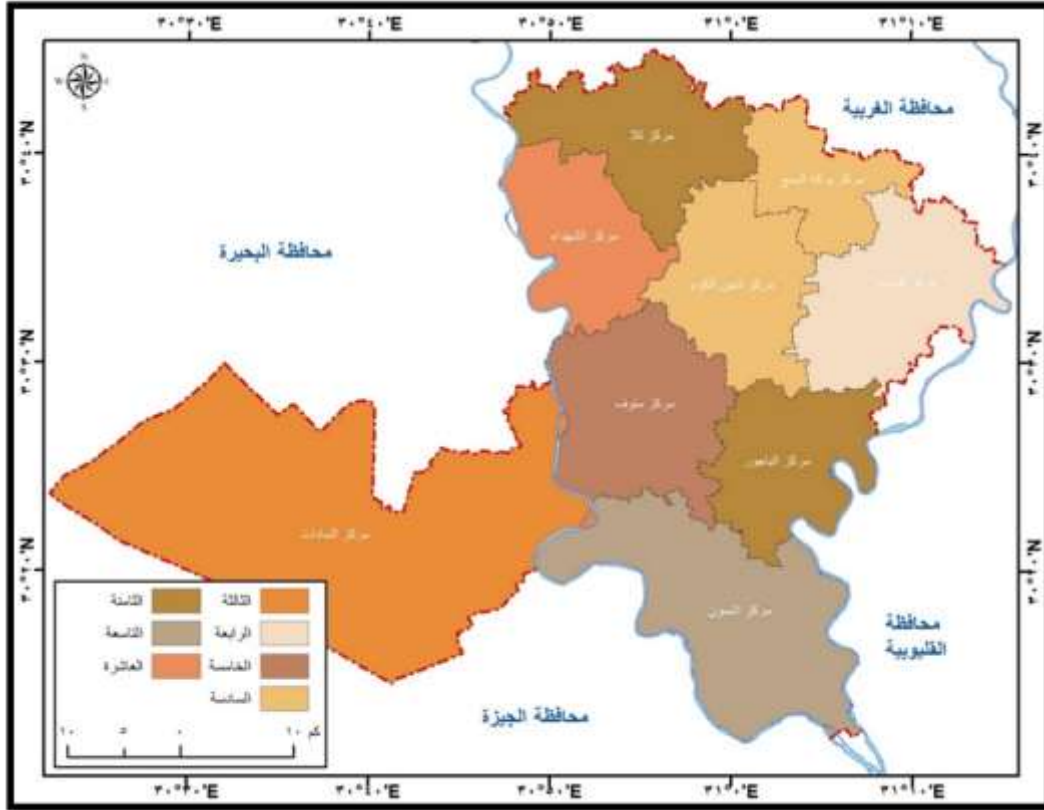
والذي يتضح منه تباين حجم الصناعة بين مراكز محافظة المنوفية، وقد يفسر ذلك اختلاف نوعية الصناعة في كل مركز عن الآخر، حيث وقع مركز السادات في الفئة الثالثة من حيث الكم الصناعي وهي بذلك تقع في صدارة مراكز محافظة المنوفية ويرجع ذلك لوجود أهم منطقة صناعية بالمحافظة بل وعلى مستوى مصر، بالإضافة لعامل القرب من السوق والقوة الشرائية في إقليم القاهرة الكبرى، كما جاء مركز قويسنا بالفئة الرابعة ويرجع ذلك لوجود منطقة قويسنا الصناعية والتي تضم أكبر مصانع على مستوى الجمهورية ومنها مجموعة العربي للصناعات الهندسية، ومصانع أيجي فودز للصناعات الغذائية، ويليه مركز منوف في الفئة الخامسة نتيجة ارتفاع أعداد المنشآت والتي بلغت ٢٩٦ منشأة.

(*) أنظر محمود سيف (١٩٩٠)، المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، ص ٣١٥

فئات الحجم الصناعي على المستوى العالمي:

الفئة	الحجم الصناعي	الفئة	الحجم الصناعي
الأولى	أكثر من ١٦٠٠	السادسة	٩٩-٥٠
الثانية	١٥٩٩-٨٠٠	السابعة	٤٩-٢٥
الثالثة	٧٩٩-٤٠٠	الثامنة	٢٤-١٢
الرابعة	٣٩٩-٢٠٠	التاسعة	١١-٠٦
الخامسة	١٩٩-١٠٠	العاشر	أقل من ٦

أنظر محمود سيف (١٩٩٠)، المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، ص ٣١٥.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (١٤).

شكل (١٢) حجم الصناعة بمراكز محافظة المنوفية ٢٠٢٠م

كما تساوى كل من مركزي بركة السبع وشبين الكوم في الفئة السادسة نتيجة وجود المنطقة الحرة بشبين والتي تضم ٢٠ مصنع منها مصنع أدخنة النخلة والذي يعد من أكبر مصانع المعسل في مصر، كما تساوى كل من مركز الباجور ومركز تلا في الفئة الثامنة، وجاء كل من مركزي أشمون والشهداء في الفئة التاسعة والعاشر على الترتيب، وقد يفسر ذلك انخفاض عدد المنشآت والتي تتميز بالعشوائية وتعتمد بصفة رئيسية على الخامات الزراعية والحيوانية بهذه المراكز وبالتالي انخفاض عدد العمال والقيمة المضافة من الصناعة بهذه المراكز.

٢. معامل التوطن الصناعي Localization of Coefficient :

يعد معامل التوطن الصناعي Location Quotient أحد الأساليب الإحصائية المهمة في مجال التخطيط والتقييم الصناعي لأنه يفيد في إدراك مدى تأثير المقومات المختلفة للصناعة في جذب صناعة ما في مكان معين، وتتعدد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التوطن الصناعي منها القيمة المضافة وإجمالي الأجور التي تدفع للعاملين، وعدد ساعات العمل وقيمة الاستثمارات المنفذة وعدد المنشآت والعاملين بالصناعة، ويعد العامل الأخير من أهم الأسس التي يعتمد عليها في قياس التوطن الصناعي وأكثرها شيوعاً واستخداماً^(١). ويقاس معامل التوطن الصناعي درجة التوطن ومقارنة النشاط الصناعي بها وبين المعدل العام لمنطقة الدراسة، وإذا زاد ناتج هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على توطن هذا النشاط أو تلك الصناعة في المنطقة، بينما إذا قل هذا المعامل عن الواحد الصحيح دل ذلك على عدم التوطن^(٢).

جدول (١٥) معامل التوطن الصناعي^(*) في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م

(١) فريال بنت محمد الهاجري (١٩٩٨)، بعض ملامح الخريطة الصناعية لمدينة الجبيل الصناعية شرق المملكة العربية السعودية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩١، ص ١٤٣.
(٢) راجع: محمود محمد سيف (١٩٨٥)، المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص ٣٢٧.
* معامل التوطن الصناعي = (عدد عمال الصناعة في المركز (س) / عدد المنشآت الصناعية في المركز (ص)) ÷ (عدد عمال الصناعة في المحافظة / عدد المنشآت الصناعية في المحافظة (ع) أنظر

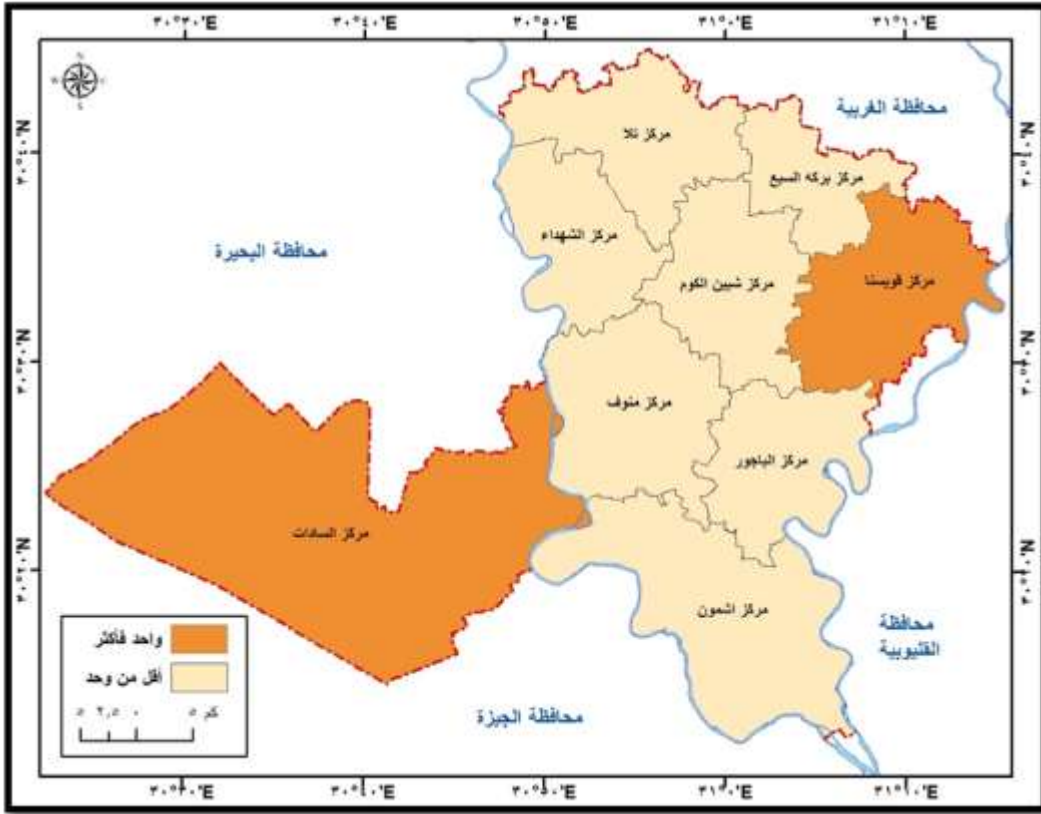
الصناعات التحويلية في محافظة المنوفية "دراسة في الجغرافية الاقتصادية" د/ كريمة محمد احمد

المدينة	عدد العمال (س)	عدد المنشآت (ص)	س/ص	(س/ص)/ع
مدينة السادات	46980	361	130.1	1.9
مركز قويسنا	27292	203	134.4	1.9
مركز بركة السبع	1123	210	5.3	0.1
مركز منوف	5694	296	19.2	0.3
مركز شبين الكوم	6670	123	54.2	0.8
مركز أشمون	719	25	28.8	0.4
مركز الباجور	1136	49	23.2	0.3
مركز تلا	1486	31	47.9	0.7
مركز الشهداء	185	8	23.1	0.3
الإجمالي	91285	1306	69.9(ع)	1.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٠م.

يستنتج من الجدول (١٥)، والشكل (١٣) أن معامل التوطن الصناعي يرتفع عن الواحد الصحيح في مراكز السادات وقويسنا حيث بلغ (١,٩) لكل منهما، ولعل ارتفاع معامل التوطن يرجع إلى ارتفاع أعداد العاملين وأعداد المنشآت نظراً لوجود المنطقة الصناعية بالسادات وقويسنا وهما من المناطق الصناعية الهامة والتي تضم العديد من المصانع كبيرة الحجم في عدد عمالها وحجم استثماراتها وإنتاجها، مما يدل ذلك على الأهمية النسبية للصناعة بهذه المراكز، بينما انخفضت الأهمية النسبية للصناعة بباقي مراكز المحافظة حيث لم يصل معامل التوطن الصناعي في أيٍّ منهما إلى الواحد الصحيح فقد تراوح معامل التوطن بهذه المراكز بين (٠.١ - ٠.٨)، وهذا يبين قلة الأهمية النسبية للصناعة بهذه المراكز ويرجع ذلك إلى أن غالبية المنشآت الصناعية منشآت قزمية وصغيرة الحجم وعشوائية.

Alexander, J.W., LOCATION of MANUFACTURING: METHODS of MEASUREMENT. Annals of the Association of American Geographers. Volume ١٩٥٨, Issue ١-٢٠١٠, p.٢٢.



المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على بيانات جدول (١٥).

شكل (١٣) التوطن الصناعي في محافظة المنوفية عام ٢٠٢٠م

خامساً: مشكلات التنمية الصناعية في محافظة المنوفية:

تهدف فكرة إنشاء المدن والمناطق الصناعية إلى إيجاد رثة جديدة يتنفس بها الاقتصاد وتنفس بها الأسواق المحلية وتزداد الصادرات، والاستثمارات، وتتطور الصناعة والتجارة والزراعة والنقل، ويتم تشغيل الأيدي العاملة وغير ذلك من فوائد تعم على الاقتصاد، لكن تعاني من بعض المشكلات من أهمها: -

أ) مشكلة الأيدي العاملة:

بالرغم من قرب المناطق الصناعية من التجمعات السكانية سواء بالقرب من المدن أو القرى القريبة من تلك المناطق، إلا أن كثيراً من المصانع تعاني من عدم استقرار العمالة فيها، وتبين من الدراسة الميدانية أهم أسباب مشكلة الأيدي العاملة ما يلي:

- تدنى الأجور من أهم مشاكل الأيدي العاملة، وما يترتب عليه من عزوف الأيدي العاملة.

- البعد عن أماكن السكن، وضيق الوقت إذ ما كانت الرحلة طويلة وبالتالي ارتفاع في كلفة الإنتاج، ونجد هذا في المنطقة الصناعية بالسادات نتيجة بعدها عن النقل السكاني في المحافظة، وزيادة حجم رحلة العمل اليومية التي تتجه إلى مدينة السادات، وبدل على انخفاض أحجامها السكانية لعدم توافر عناصر الجذب القوية بالمدينة من جهة ولقربها من المدن والقرى في محافظة المنوفية ومحافظة البحيرة، وما يترتب عليه من كثرة غياب العمال، لذلك فالمصانع توفر لهم وسائل النقل لتقوم بنقلهم في الذهاب والعودة من المصنع وإليه، أو من خلال دفع تكلفة النقل للعمال، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المصانع توفر وسائل مواصلات للعمال بنسبة ٧٠٪ في منطقة السادات، و ٥٥٪ في منطقة قويسنا، وذلك لتجنب تغيب أو تأخير العمل وما يعقبه من تكلفة لصاحب المصنع، ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح أن محافظة المنوفية وحدها تسهم بحوالي ٥٠٪ من جملة العاملين بالنشاط الصناعي في المدينة السادات.

- تلعب قلة الخبرة الفنية للعمال إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما أجبر بعض المستثمرين إلى إنشاء مراكز تدريب بها لعمل التدريبات اللازمة للعمال، وكذلك انتشار كثير من عمالة الأطفال سبب من أسباب تدنى الإنتاج وقلة الجودة ربما يرجع ذلك لتدني الأجور.

- تعد إمكانية إيجاد سكن للعمال واستقرارهم بالمنطقة أمر ضروري حتى لا يؤثر على العمل وساعات العمل والقيمة المضافة لكل عامل وبالتالي تكلفة المنتج.
- عدم التوسع في إقامة مصانع جديدة يرفع من معدلات البطالة في المحافظة، وكثير من المصانع القديمة لا تطلب عمالة إضافية، بالإضافة إلى عدم استقرار العمالة في المصانع، وتسريح كثير من العمالة بسبب الظروف الاقتصادية.
- لا توجد أماكن متخصصة لتدريب العمالة بكل منطقة حتى أن كثيراً من العمال يتركون العمل في كثير من المصانع لعدم تدريبهم مسبقاً.

ولعلاج هذه المشكلة يجب زيادة أعداد الوحدات السكنية المخصصة للعاملين بالمصانع وتوفير وسائل جذب قوية للسكن بداخل المدينة وتوفير وسائل النقل الجيدة والمريحة للعاملين مما يساعد على تقليل زمن رحلة العمل من جهة وزيادة الطاقة الانتاجية للعامل من جهة أخرى مما ينعكس في النهاية على ازدهار الصناعة.

ب) مشكلة المواد الخام :

- تعد مشكلة نقص الخامات، وموسمية وتخزين، والتناثر الجغرافي لها من أهم المشكلات التي تواجه العملية الصناعية، وربما المشكلة كانت أكثر وضوحاً في الصناعات التي تعتمد على مواد خام زراعية محلية مثل الخضر والفواكه، والحبوب وغيرها، والتي لا تتوافر بالكمية المطلوبة نتيجة قلة المعروض منها لقلة المساحات المنزرعة وزيادة الطلب عليها

- جاءت مشكلة ارتفاع أسعار المواد الخام مع انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأخرى، مما يمثل عبئاً على المستثمر، وقد تبين من خلال الدراسة أن هذه المشكلة أكثر وضوحاً في صناعة الورق والصناعات الكيماوية والخشبية، كما أن موسمية بعض الخامات تؤدي إلى موسمية تشغيل المصانع التي تعتمد على هذه الخامات، أي أنها تعمل في فترات معينة من السنة وتتوقف في الفترات المتبقية أو

أنها تعمل بطاقة إنتاجية أقل فمثلاً تعمل مصانع المياه الغازية ثلاث ورديات صيفاً لارتفاع درجة الحرارة وورديتين في الخريف وواحدة فقط في الشتاء.

- وتعد مشكلة ارتفاع تكلفة نقل المادة الخام أكثر وضوحاً في صناعة مواد البناء لكبر حجم المواد الخام بل أن كثيراً من المستثمرين يلجؤون إلى توطين صناعاتهم بالقرب من المادة الخام مثل صناعة الرخام.

ج) مشكلة ضعف البنية الأساسية:

- اتضح من الدراسة الميدانية سوء حالة المرافق وخاصة الكهرباء واعمدة الانارة ، والمياه ، والصرف الصناعي، ومصادر الطاقة من الغاز الطبيعي والسولار، وهذا يؤدي إلى عرقلة التنمية الصناعية بالمناطق الصناعية فعلى سبيل المثال يؤدي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي أثناء فترات العمل بالمصانع إلى زيادة تكلفة المنتج لتحميل أجور العاملين عليه، كذلك لا تعلن شركة توزيع الكهرباء عن مواعيد ثابتة لانقطاع التيار بالرغم من وجود اتفاق مع وزارة الكهرباء علي عدم تخفيف الأحمال عن المناطق الصناعية

- ارتفاع اسعار خدمات البنية المقدمة مثل: أسعار القوى الكهربائية والمياه مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المنتج وبهذا نقل من فرص منافسته للمنتجات الخارجية. حيث تعاني المصانع من ارتفاع أسعار الكهرباء ومواد الوقود مما أدى إلى تزايد نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، كما أن أصحاب المصانع يحاسبون بمتوسطات شهرية لاستهلاك الكهرباء دون قراءة حقيقية لعدادات الكهرباء وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الكهرباء ، بالإضافة إلى أنه عندما يتعاقد صاحب المصنع مع إدارة كهرباء المدينة فهو يتولى دفع جميع تكاليف معدات وأدوات إمداد المصنع بالكهرباء

- عدم الاهتمام بالصيانة الدورية للمرافق البنية الأساسية، وما يترتب عليه من تدهور حالة هذه المرافق.

- ويمكن دراسة الوضع القائم والمستقبلي من احتياجات الصناعة من الطاقة وإمدادها باحتياجاتها على مراحل وفقاً للمخطط الصناعي مع الصيانة الدورية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية.

- معظم شوارع المناطق الصناعية تحتاج إلى إعادة رصف من جديد، وأن الطرق أصبحت لا تصلح للسير عليها من كثرة التشققات.

- تمثل مشكلة المياه من حيث نقلها أو تخزينها أو الحصول عليها من أهم مشكلات المناطق الصناعية في ولحل هذه المشكلة لابد من إنشاء محطات رفع على نهر النيل وأخرى لضخ المياه إلى جميع الجهات بالمنطقة لاسيما وأن المنطقة ذات مساحة شاسعة وهناك الكثير من الصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

ويمكن القول ان حل مشكلات البنية الاساسية ان لم تتوفر الإمكانيات المادية لتزويدها فعلى الأقل الاهتمام المستمر بصيانة جميع الشبكات طبقاً لخطة شهرية وسنوية، ووضع تخيل لتزويد تلك المناطق بجميع أنواع الشبكات مستقبلاً نتيجة زيادة الاحمال على الشبكة، ففي شبكات الكهرباء والطاقة لابد من صيانة الشبكات والتركيبات والتأكد التام من سلامتها وسلامة التوصيلات أو إقامة محطات كهرباء ذات قدرات معينة لكي تلبى احتياجات المصانع بكل منطقة، وضمان وصول المرافق مثل الكهرباء والغاز والمياه على رأس كل مصنع مما يساهم في حل المشكلة، وصيانة ورصف الطرق.

(د) مشكلة التوسع المستقبلي:

تُعد مشكلة التوسع المستقبلي للمناطق الصناعية أهم المشكلات التي تواجهه المستثمرين الذين يريدون مساحات للتوسع المستقبلي أو للتخزين، إذا توافرت مساحات شاغرة، ومحدودية تلك المساحات، لذا يجب الاخذ في الاعتبار امكانية التوسع المستقبلي من قبل مخططي المناطق الصناعية، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين محدودية الأراضي الصناعية في منطقة قويسنا الصناعية، بينما تقل هذه المشكلة الى

حدا ما في منطقة السادات بسبب وجود مناطق توسعات في شرق المنطقة (المنطقة الثامنة)، وجنوب المنطقة (منطقة المخازن)، ولعلاج هذه المشكلة لابد من البحث عن المصانع المتعثرة والمتوقفة وإعادة تشغيلها، وتغيير نشاطها لصالح مستثمرين جدد الى جانب محاولة إيجاد مساحات للتوسعات المستقبلية.

سادساً: التنمية الصناعية في محافظة المنوفية:

يمثل التخطيط الصناعي مقياساً مهماً من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في اقتصاد أي منطقة، فهي تخلق العديد من فرص العمل للأيدي العاملة، إلى جانب عوائده الكبيرة بالقياس إلى عوائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتوفيرها الكثير من المصنوعات المختلفة مما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية، ومن هنا كانت أهمية التخطيط المستقبلي للصناعة (1).

وتعد تنمية القطاع الصناعي من أهم الأولويات الخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كونها نشاط اقتصادي قادراً على توفير وتأمين متطلبات السكان العديدة والمتنوعة، بالإضافة لتوفير العديد من المقومات الأساسية لعمليات التنمية الصناعية.

ويتناول موضوع مستقبل التنمية الصناعية في محافظة المنوفية أهم السياسات والخطط التي وضعتها الدولة لتنمية الصناعة وذلك من خلال إلقاء الضوء على إمكانيات التنمية الصناعية ومدى توفرها، والخطط التي وضعتها الدولة للتنمية الصناعية والتي تهدف إلى زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلى ٨%، وزيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من ١٨% إلى ٢١% في الناتج المحلي عام ٢٠٢٠م وزيادة الصادرات سنوياً بمعدل ١٠%، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي.

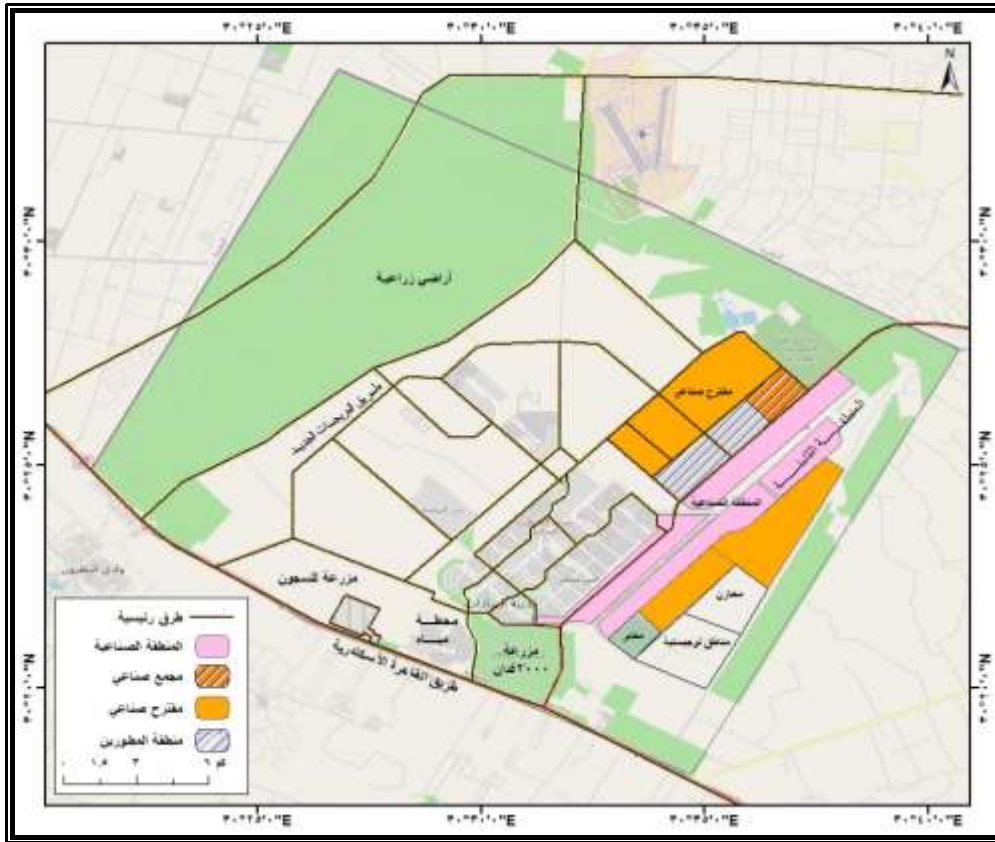
(١) محمد خميس الزوكة (٢٠٠٠)، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٩٩

١- إنشاء مناطق صناعية جديدة:

تعد خطة إنشاء مناطق صناعية جديدة من أهم الخطط المؤثرة على التنمية الصناعية وخاصة بالمدن الجديدة، وفي إطار خطة وزارة التجارة والصناعة لتوفير الأراضي الصناعية بمدينة السادات محافظة المنوفية وذلك لتلبية احتياجات المستثمرين الراغبين في إنشاء مشروعات صناعية جديدة دون تحمل الدولة أي أعباء، فقد تم استحداث جديد للتنمية الصناعية بنظام "المطور الصناعي" وهو أحد المشروعات التي تنفذها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص وتقوم شركات المطور الصناعي بتزويد المنطقة (طرق - مياه - صرف - كهرباء - غاز - تليفونات)، وإدارة المنطقة وتقديم الخدمات اللوجيستي والامنية واعمال الصيانة و التسويق والترويج للمجمع الصناعي محليا وعالميا. وقد تم إنشاء ثلاث مناطق صناعية بنظام المطور الصناعي بمدينة السادات وهي شركة بولاريس للمطور الصناعي بمساحة ١.٤ مليون متر، "بى أر باركس" التابعة لمجموعة السويدي إلكترونيك بمساحة ١.٤ مليون متر مربع. وشركة مواد الإعمار القابضة والمعروفة باسم "CPC" بمساحة ١.١ مليون متر مربع. ومن أهداف المطور الصناعي:

- إيجاد محور جديد للتنمية الصناعية عن طريق القطاع الخاص بالتوازي مع جهودات الدولة
- رفع عيب إنشاء وتطوير وترويج المناطق الصناعية عن الخزنة العامة
- زيادة القيمة المضافة على المداخلات المصرية من الخامات الأولية
- جذب رؤوس الأموال المباشرة الأجنبية وزيادة التصدير عن طريق المطور العام لجذب الشركات العالمية.
- إقامة تجمعات صناعية متخصصة على مستوى عالمي
- الإسهام في توفير أراضي صناعية ورفع القدرة التنافسية نتيجة تكامل الأنشطة.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مجال التصنيع

- نقل تكنولوجيا حديثة، وتأهيل الكوادر المحلية للتعامل مع التكنولوجيات المتطورة وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ومن بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية أن المطور الصناعي CPC بلغ عدد المنشآت المغلقة به نحو ٥ منشآت ونحو ٤١ منشأة تحت الإنشاء ونحو ٢٤ قطعة تحت الإنشاء.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج ArcGIS 10.8.

شكل (١٤) خريطة المواقع الصناعية القائمة والمقترحة بمدينة السادات

٢- أراضي تحت الإنشاء:

وتتمثل في المنشآت التي لم تدخل عمليات الإنتاج أي أنها تحت الإنشاء سواء من حيث المباني أو في انتظار تركيب الآلات والمعدات، بالإضافة إلى الأراضي

الفضاء والتي تعد من أهم مشروعات التنمية في المحافظة إذا ما تم تخصيصها وإنشائها ودخولها الإنتاج. تم من خلال الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها على مدينة السادات ومنطقة قويسنا الصناعية، ومن خلال صور الأقمار الصناعية وطبقاً لبيانات جهاز مدينة السادات وإدارة المنطقة الصناعية بقويسنا والهيئة العامة للتنمية الصناعية تم تقسيم تلك المنشآت الجديدة طبقاً للمناطق الصناعية بالمحافظة كما في الجدول (١٦)

جدول (١٦) بيان بالمنشآت تحت الإنشاء والأراضي الفضاء والمغلقة بالمناطق الصناعية في محافظة المنوفية ٢٠٢٢ م.

فضاء		تحت الإنشاء		متوقف		المنطقة الصناعية
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
8.8	١٠٤	31.8	٢٧	20.5	٦٢	قويسنا الصناعية
٩١.٢	١٠٨١	٦٨.٢	٥٨	٧٩.٥	٢٤١	السادات الصناعية
100	1185	100	85	100	303	الجملة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات:

- إدارة المنطقة الصناعية بقويسنا، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢ م
- هيئة المجتمعات العمرانية، جهاز مدينة السادات، بيانات غير منشورة،
- الدراسة الميدانية في الفترة من ٢٠٢٢/٥ حتى ٢٠٢٢/٦.

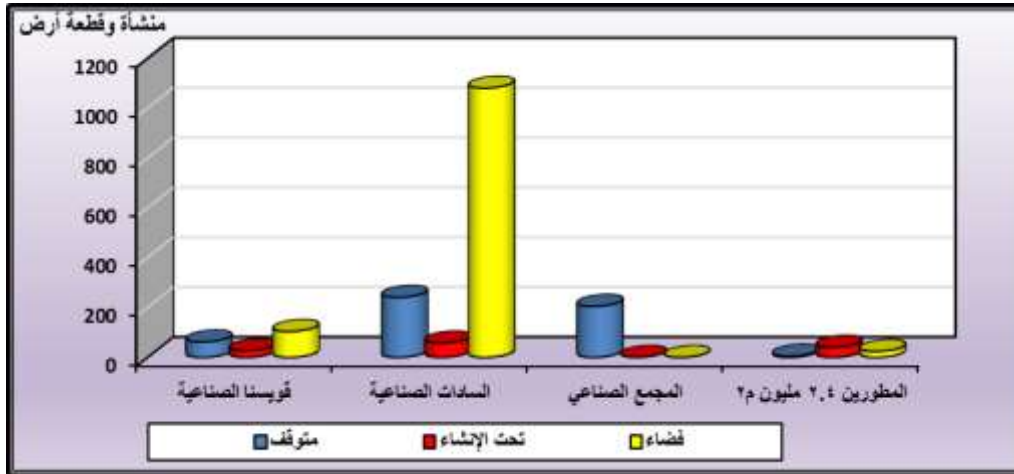
يتضح من الجدول (١٦) ما يلي:

- احتلت منطقة السادات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت تحت الإنشاء وخاصة بالمنطقة الثامنة بواقع ٥٨ منشأة شكلت نسبة ٦٨.٢% من جملة المنشآت تحت الإنشاء البالغ ٨٥ منشأة، يليها منطقة قويسنا الصناعية

بواقع ٢٧ منشأة شكلت ٣١.٨% وأغلبها بالمرحلة الرابعة بقويسنا. وفي حال استكمال إنشاء هذه المنشآت ودخولها العمل ستصبح إضافة كبيرة للعمليات التنموية الصناعية بالمحافظة.

- أما بالنسبة للأراض الفضاء والتي تم تخصيص العديد منها ولم يتم تنفيذ أي إنشاءات أو لم يتم تخصيصها فقد استحوذت المنطقة الصناعية بالسادات المرتبة الأولى بنسبة ٨٩.٢% من جملة الأراضي الفضاء البالغ عددها ١٢٠٩ قطعة أرض والغالبية العظمة بالمنطقة الثامنة أيضاً، يليها منطقة قويسنا الصناعية بنسبة ٨.٦% ومعظمها بالمرحلة الرابعة.

- أما عن المنشآت الصناعية المغلقة فقد تبين أيضاً من الدراسة الميدانية وجود نحو ٥١٣ منشأة مغلقة سواء سبب ارتفاع أسعار الخامات أو نتيجة حجز بنك نتيجة التعثر المالي أو صعوبة تسويق منتجات الكثير من هذه المنشآت الصناعية، وقد سجلت منطقة السادات الصناعية أكبر زيادة في عدد المنشآت المغلقة بنسبة ٤٧% يليها منطقة قويسنا الصناعية بنسبة ١٢%.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات (١٦).

شكل (١٥) الموقف التشغيلي للأراضي بالمناطق الصناعية في محافظة المنوفية ٢٠٢٢

٣- المجمعات الصناعية :

تعد إنشاء المجمعات الصناعية الجديدة من أهم سياسات وخطط الدولة لتحقيق تنمية شاملة للمحافظات الفقيرة من خلال مشروعات إنتاجية جديدة تسهم في إتاحة منتجات جديدة للأسواق عبر هذه المجمعات خاصة ان العدد الأكبر من المجمعات في الصعيد مصر، وتنتشر هذه المجمعات في ١٥ محافظة بعدد ٤٨٣٦ وحدة صناعية كاملة التجهيز والترخيص للمستثمرين وتسهم المجمعات الصناعية الجديدة في توطین الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية مختلفة، على رأسها المفروشات والملابس الجاهزة والصناعات البلاستيكية والغذائية والهندسية والكيمياوية البسيطة ومواد البناء وعدد آخر من القطاعات التي تسعى الحكومة إلى زيادة إنتاجها في السوق المحلي وتوجيه الفائض نحو التصدير وتقليص وارداتها بهدف توفير العملة الصعبة.

ومنها المجمع الصناعي بمدينة السادات بالمنوفية يقام المجمع على مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع يضم ٢٩٦ مصنع بمساحات مختلفة تستهدف الأنشطة الإنتاجية في الصناعات الدوائية، الهندسية، والغذائية، وتلتزم فيه الهيئة بتوفير كافة السبل لتسهيل سرعة بدء النشاط من خلال تيسير إجراءات التراخيص وتوفير وحدات جاهزة بالإنشاءات والمرافق مع توفير امكانية للتمويل المصرفي من خلال الاتفاقيات مع بعض البنوك وتحقيق أقصى استفادة من مبادرة البنك المركزي والخاصة بدعم ومساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة

أ- النتائج:

- خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي :
- انخفضت الأهمية النسبية للصناعة في المحافظة قبل عام ١٩٩٠م ، وكانت تعتمد على الصناعات الحرفية واليدوية ، وتضاعفت أعداد المنشآت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠م)، حيث بلغت أعداد المنشآت المسجلة ٢٨٦ منشأة بمعدل تغير بلغ ٩٨.٦% عن الفترة السابقة، ويرجع ذلك الى توطن الصناعات بمنطقتين رئيسيتين هما: مدينة السادات ومنطقة قويسنا الصناعية.
 - اكبر زيادة للمنشآت الصناعية في تاريخ المحافظة خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠م)، ويرجع ذلك الى طرح أكبر عدد من قطع الأراضي للاستثمار الصناعي في المحافظة وخاصةً في مدينة السادات الصناعية.
 - خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) ازدهرت بعض القطاعات الصناعية مثل قطاع الصناعات الغذائية والذي احتل المرتبة الأولى بنصيب ٣٠.٤% من أعداد المنشآت والثالثة من حيث العمال (١٦.٢%)، تلتها قطاع الصناعات الهندسية ٢٢% من أعداد المنشآت، والأولى من حيث حجم الاستثمارات والتي بلغت ٤٦.٣%.
 - استحوذت مدينة السادات على ٣٦.١% من أعداد المنشآت، و ٢٧% من عدد العمال قبل عام ١٩٩٠م، واقترب من نصف حجم الاستثمارات ، بينما جاء في المرتبة الثانية مركز قويسنا بنصيب ١٦.٧% من أعداد المنشآت، و ٢٢.٧% من حجم العمالة.

- استأثرت مدينة السادات بالنصيب الأكبر من عدد المنشآت خلال الفترة من (١٩٩٠-٢٠٠٠م) بنسبة ٤٣.٤% من إجمالي المنشآت، و ٨٤% من العمال، و ٩٦% من إجمالي حجم الاستثمارات
- استمرت مدينة السادات ومركز قويسنا في صدارة مراكز المحافظة على مستوى المنشآت والعمالة وحجم الاستثمارات خلال الفترة ٢٠١٠: ٢٠٢٠ بنصيب (٧٥%)، ٧٨%، ٧٧.٩% على التوالي.
- ضمت محافظة المنوفية (١٣٠٦) منشأة عام ٢٠٢٠م، ويعمل بها (٩١٢٨٥) عامل وبلغت قيمة الاستثمارات الصناعية نحو (٣٤.٧) مليار جنيه، وتتنوع مصانع محافظة المنوفية على تسع مراكز إدارية، وتحتل محافظة المنوفية المركز الثامن بين محافظات الجمهورية من حيث عدد المصانع والعمال والاستثمارات.
- استحوذ مركز السادات المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت والعمال والاستثمارات وقيمة الإنتاج، فقد بلغ عدد منشآتها ٥٩٣ منشأة (١) شكلت ٤٥.٤% أي ما يقرب من نصف عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة، وفرت نحو ٤٧ ألف فرصة عمل شكلت ٥١.٥% أي ما يزيد عن نصف عدد العاملين بالنشاط الصناعي بالمحافظة، وقد بلغت قيمة الإنتاج والاستثمارات المنفذة نحو ٤٥ و ٢٦ مليار جنيه على الترتيب أي ما يزيد عن نصف قيمة الإنتاج وثلثي قيمة الاستثمارات الصناعية المنفذة بالمحافظة.
- استحوذت الصناعات الغذائية على المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت بواقع ٣٦١ منشأة شكلت بنسبة ٢٧.٦% أي ما يزيد عن ربع المنشآت الصناعية بالمحافظة

(تعتمد الدراسة على المنشآت الصناعية ١٠ عمال فما فوق وهي المنشآت المسجلة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية ولها سجل بيئي معتمد ، وتم استبعاد المنشآت الصناعية الصغيرة والتي تقل عن ١٠ عمال لأنها تمثل ورش حرفية).

- وذلك نتيجة توافر مقومات الصناعات الغذائية من وفرة المواد الخام الزراعية وتوافر السوق وخاصة المحلي بالإضافة لكونها من الأنشطة الصناعية الاستهلاكية الهامة للإنسان.
- حققت الصناعات الكيماوية المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت بواقع ٢٩٦ منشأة أي ما يقرب من ربع المنشآت الصناعية بالمحافظة، لأنها تعد قاطرة الصناعة نظراً لاشتراك المنتجات الكيماوية في جميع الصناعات الأخرى.
- بلغ إجمالي القيمة المضافة من الصناعة في محافظة المنوفية أكثر من ٢٦ مليار جنيه، وقد تباينت القيمة المضافة من الصناعة بمراكز محافظة المنوفية.
- استحوذت الصناعات الهندسية الترتيب الأول من حيث رأس المال المستثمر بنحو ما يزيد عن ٨.٥ مليار جنيه شكل ٢٥% أي ما يوازي ربع رأس المال المستثمر في الصناعة بالمحافظة.
- تُعد مشكلة التوسع المستقبلي للمناطق الصناعية أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين الذين يريدون مساحات للتوسع المستقبلي أو للتخزين، إذا توافرت مساحات شاغرة، ومحدودية تلك المساحات
- ارتفاع اسعار خدمات البنية المقدمة مثل : أسعار القوى الكهربائية والمياه مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المنتج وبهذا تقل من فرص منافسته للمنتجات الخارجية.

ب- التوصيات:

- خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات يمكن أن نجملها فيما يلي
- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث:
- توفير المواد الخام اللازمة للصناعات الاستراتيجية وذلك من قبل الدولة والابتعاد عن الوكلاء والذين يطلبون مبالغ طائلة من أصحاب المصانع والتي تؤدي بدورها إلى توقف المصنع ما لم يتم توفير السيولة اللازمة لذلك .
 - مساندة الدولة للمصانع المتعثرة من خلال السعي بإقرار إعفاءات ضريبية مؤقتة لعدد من الصناعات المستهدفة، والمقرر إقامتها داخل المجتمعات العمرانية الجديدة، وكذا كل من المناطق الصناعية، والاستثمارية، والتكنولوجية، والمناطق النائية، على أن تسري هذه الإعفاءات خلال فترة محددة، تشجيعاً لتلك الصناعات بهذه المناطق، وذلك من خلال إصدار قانون استثنائي ينص تفصيلاً على هذه الصناعات والمدد المقترحة للإعفاءات.
 - أهمية وضع رؤية شاملة لمستقبل الصناعات بقطاعاتها المختلفة تشمل كافة العناصر التي تساعد على التطوير، وضرورة قيام كل شعبة بوضع رؤية مستقبلية لها تحدد فيها أهم الصناعات القابلة للتطوير والتوسع.
 - أهمية وجود خريطة للصناعات على مستوى الجمهورية توضح أولوية إنشاء الصناعات المختلفة ودراسة احتياجات المصانع من الأصناف المختلفة التي يتم استيرادها ودراسة كيفية إنشاء هذه الصناعات بمصر للاستغناء عن الاستيراد، مؤكداً ضرورة الاهتمام بالصناعة باعتبارها عنصراً أساسياً في

- تنمية الاقتصاد المصري وأهمية تقليل الفجوة بين الاستيراد والتصدير مما يحقق تطوير في معدلات النمو.
- التوسع في إنشاء مراكز التدريب التكنولوجي، وربطها بالمنظمات البحثية للخروج بمنتجات جيدة قابلة للتصدير وقادرة على المنافسة.
 - أهمية توافر العملة الصعبة لتلبية احتياجات المصانع من الخامات وقطع الغيار لدفع عجلة الإنتاج وتحقيق فائض منتجات يوجه إلى التصدير للخارج، وتشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية على المشاركة في مشروعات التنمية الصناعية في المدينة وذلك في إطار الخطة الخمسية الصناعية لإتاحة القدر الكافي من التمويل بما يوفر التكنولوجيا الحديثة بأفضل الشروط وأنسب الوسائل .
 - العمل على إيجاد نوع من التكامل الصناعي وهو ما يسمى (التصنيع المحلي) وذلك من خلال الربط بين الصناعات الرئيسية والصناعات المغذية.
 - تنمية القدرات البشرية للعاملين في قطاع الصناعة من خلال إصلاح التعليم الفني والصناعي والتدريب المهني، والتوسع في إنشاء مراكز التدريب، وتطبيق برامج الإدارة الحديثة، ونظم الجودة الشاملة .
 - التوسع في إنشاء المعارض سواء العامة أو المتخصصة ومنافذ التوزيع لضمان التواجد في الأسواق الخارجية مع إقامة حملات ترويجية متكاملة للتعريف بالمنتج الصناعي المصري .
 - تمثل الاعتبارات البيئية عنصرا مهما من عناصر استراتيجية التنمية الصناعية فلا بد من تحليل الأثار البيئية المحيطة بالمصانع وبيان الأثار البيئية المتوقعة

واقترح وسائل لتفادي الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية، خاصةً وان معظم الصناعات وخاصة الكيماوية من الصناعات الملوثة والتي قد تؤثر على أنشطة صناعية مجاورة لها.

- التوجه نحو ترشيد استخدامات الطاقة، والاهتمام بالبعد الصحي والبيئي من خلال تبني عدة برامج مثل البرنامج القومي لسلامة الغذاء، وبرنامج ترشيد الطاقة في الصناعة، والتقويم الشامل لاستخدام الطاقة داخل المنشأة وبرنامج التوافق البيئي، وبرامج التصنيع لوحدات الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).



جامعة عين شمس

كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

ملحق (١)

استمارة استبيان خاصة بالمصانع في محافظة المنوفية

ملحوظة: بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية وخاصة بأغراض البحث العلمي فقط

يقوم الباحث بدراسة ميدانية حول " التنمية الصناعية في محافظة المنوفية - وقد أعدت هذه الاستمارة خصيصا لهذا الغرض، لذا أرجو تعبئة هذه الاستمارة بكل دقة وعناية.

أولاً : بيانات خاصة بالمصنع:

اسم المصنع :

عنوان المصنع :

القطاع التابع له المصنع : (قطاع عام - قطاع خاص):

مساحة المصنع بالمتر المربع:.....

هل يقع المصنع ضمن منطقة صناعية؟:.....

النشاط الصناعي والفرعي للمصنع.....

كمية وقيمة الإنتاج.....

شكل الإنتاج : (مادة تامة الصنع - مادة نصف مصنوعة- مادة خام لصناعة أخرى)

ثانياً : مقومات الإنتاج

قيمة الاستثمارات ::.....

نسبة المشاركة الأجنبية في رأس المال:.....

المواد الخام المستخدمة.....

هل المواد الخام متوفرة طوال العام أم أنها موسمية

ما نوع الطاقة المستخدمة :

كمية الطاقة

مصدر الحصول عليها.....

المشكلات الخاصة بالكهرباء من وجهة نظر المصنع؟

١. سوق منتجات المصنع : داخلي (سوق محلي) أم خارجي (سوق خارجي).

٢. معوقات الإنتاج

٣. أساليب العلاج المقترحة لهذه المعوقات؟

بيانات خاصة بالعمال

١. عدد العمالة

٢. النوع :

٣. تصنيف عمال المصنع وعددهم : ١ - مهندسون ب - إداريون

ج - فنييون..... د - عمال مهرة هـ - عمال نصف مهرة و -

عمال عاديون

٤. جنسية العمال أ- مصري ب - عربي ج- اجنبي

٥. عدد العمال الموسميون :

٦. عدد العمال الدائمون :

٧. هل هناك تدريب مهني للعمال (نعم / لا) وما هي الجهة التي تقوم به

ومدة التدريب :

٨. اجور العمال (في الشهر) :

٩. ما هي المشاكل التي يعاني منها العامل في المصنع؟.....

١٠. ما هي المشاكل التي يعاني منها المصنع؟.....

١١. ما هي أهم المشكلات التي تندي إلى خفض إنتاجية العامل؟.....

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

- وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، جهاز مدينة السادات.
- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- منطقة قويسنا الصناعية، إدارة المنطقة الصناعية بقويسنا.
- ديوان عام محافظة المنوفية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا، قطاع التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة. ٢٠٢١م.
- الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي - قطاع الطرق والنقل.
- شركة توزيع الكهرباء، محافظة المنوفية، ٢٠٢١ م.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية لتعداد السكان في محافظة المنوفية ٢٠١٧..

ثانياً: المراجع

أ- المراجع العربية

١. إبراهيم شريف وآخرون (١٩٨١): جغرافية الصناعة، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد.

٢. حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٥): بعض ملامح الخريطة الصناعية في محافظة الفيوم، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، للعدد السابع، جامعة المنوفية، مدينة السادات.
٣. سعاد الصحن (١٩٨٢): خريطة مصر الصناعية في الستينات الأخيرة، دراسة إحصائية لأسس قياس حجم الصناعة، المجلة الجغرافية العربية، العدد الرابع عشر.
٤. سعد جاسم محمد حسين وآخرون (٢٠٠٢): جغرافية الصناعة، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا.
٥. صلاح الدين الشامي (١٩٩٤)، أسس جغرافية النقل، الأنجلو المصرية، القاهرة.
٦. على وهب (١٩٨٦): الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
٧. عمران بندر مراد (٢٠١٤)، التوزيع المكاني للمواقع الصناعية حول مدينة بغداد- منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.
٨. فريال بنت محمد الهاجري (١٩٩٨)، بعض ملامح الخريطة الصناعية لمدينة الجبيل الصناعية شرق المملكة العربية السعودية خلال الربع الخير من القرن العشرين، مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٩١.
٩. فؤاد محمد الصقار (١٩٨٠): الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف الإسكندرية.
١٠. على أحمد هارون (٢٠٠٢)، جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، القاهرة.
١١. محمد إبراهيم رمضان (١٩٩٠)، المراكز الصناعية في مصر نظرة جغرافية حديثة، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون الجزء الثاني.
١٢. محمد إبراهيم رمضان (٢٠٠٩)، جغرافية الصناعة في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد ٦٠.

١٣. محمد الفتحي بكير (٢٠٠٨): قراءات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ب-المراجع الأجنبية

1. Pfizer, M. & krishnaswamy, R., (2002) the role of the Food & beverage sector in expanding economic Opportunity, Harvard university, Cambridge.
2. K.Chapman , (2009) Industrial Location , International Encyclopedia of Human Geography, University of Aberdeen , old Aberdeen , UK.
3. Estall, R.C. & Buchanan, R.O., (1969) Industrial Activity and Economic Geography, London.
4. Lall, S.V., et al., (٢٠٠٣) the Economic Geography of Industry in India, policy research, working paper, No. 3072, the world Bank, Washington,
5. Bale, J. 'Location of Manufacturing Industry, London, ١٩٧٧.
6. Yatsko, Oksana (٢٠١٦): Transport and Geographical Position of Medium- Sized Cities in the Western Regions of Ukraine. Human Geography Journal. Vol. ٢٠, Issue ١.
7. Alexander, J.W., (2010) Location of Anfacturing : Methods Measurment.